مجلة فصلية معتمدة وحاصلة على رقم ايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢٣٥٠ لسنة ٢٠١٩

مجلـــة التجـارة العراقيـــة

مجلة متخصصة فـــي التجارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

اقرأ في هذا العدد

» اثر تحوير الاغذية وراثيا على الامن الغذائي

» شراكة الاعلام والاقتصاد

» مابين التفعيل والتعطيل قانون صندوق دعم التصدير

» تقييم نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقاً للمواصفة (ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨)

مجلة فصلية معتمدة وحاصلة على رقم ايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد ٢٣٥٠ لسنة ٢٠١٩
العدد الثالث والعشرين/ كانون الاول/ ٢٠٢٠

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

المحتويات

افتتاحية العدد ص١-٢

* اخبار وانشطة دوائر وشركات الوزارة بالتعاون مع قسم الاعلام والاتصال الحكومي ص٣-١٢

* حوار مع مسؤول ص١٣-١٥

* قوانين ص١٦ -٢٠

* اثر تحوير الاغذية وراثيا على الامن الغذائي ص٢١-٢٥

* شراكة الاعلام والاقتصاد ص ٢٦-٢٧

* مابين التفعيل والتعطيل قانون صندوق دعم التصدير ص٢٨-٣٦

* تقييم نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقاً للمواصفة (ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨) ص ٣٧-٤٢

رئيس مجلس الادارة

وزير التجارة

الدكتور علاء احمد حسن

رئيس التحريـــر

الاستاذ رياض فاخر الهاشمي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

الاخراج والتصميم

حلا نبيل سلمان / مدير قسم الدراسات والنشر

للاتصال والاستفسار
بغداد / المنصور / شارع النقابات

studies@mot.gov.iq

يمكنكم تصفح اعداد مجلتنا على المواقع الالكترونية

www.mot.gov.iq

www.iitp.mot.gov.iq

جمهورية العراق - وزارة التجارة
Republic of Iraq - Ministry of Commerce
الله اكبر
جمهورية العراق

دائرة تطوير القطاع الخاص

تسعى هذه الدائرة ومن خلال أقسامها الخمسة وبالتنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع الخاص من اتحادات وغرف تجارية وصناعية ومنظمات رجال الأعمال وهيئات الاستثمار والجامعات والمراكز البحثية إلى خلق قطاع خاص عراقي وطني وحيوي ومزدهر مبادر محلياً ومنافس إقليمياً ومتكامل عالمياً ، وان يكون أكثر التزاماً اجتماعياً وبيئياً بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال (فهم طبيعته ، ورفع تراتبية العراق في المؤشرات العالمية الخاصة ببيئة الأعمال ، وتنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل يحسن من قدرتها الإنتاجية والتنافسية ، وان يكون هناك مظلة تتوحد تحتها كل الجهود والخطط الداعمة للقطاع الخاص العراقي لتكون بمثابة منبراً للحوار والتنسيق والإشراف والتفاعل لتنفيذ الأنشطة المحددة في خطط تطوير القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود)

قسم نقطة تجارة العراق الدولية - قسم الدراسات والنشر - قسم تنمية الاستثمار

- قسم تنمية التجارة والتصدير - قسم التدريب التجاري

كلمة رئيس مجلس الادارة
الدكتور علاء احمد حسن
وزير التجارة

يعد القطاع الخاص المحرك لعجلة التجارة والاقتصاد في العالم ومحور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دوره في زيادة الاستثمار والتشغيل والانتاج اما بالنسبة لنا في العراق فلابد ان نشير الى ان الاقتصاد العراقي قد عانى خلال العقود الماضية العديد من الاختلالات في هيكل اقتصاده الوطني الامر الذي اثر بصورة واضحة وجلية على مسيرة هذا الاقتصاد ومانتج عن تحميله الكثير من الاعباء سواء المالية او الاجتماعية التي اعاقت نموه واثرت على عمليات البناء والتنمية اللاحقة الامر الذي جعل هذا الاقتصاد يواجه تحديات عميقة وكبيرة في مسيرته سواء على مستوى الجهود المبذولة لتصحيح هذه الاختلالات او على مستوى التشريعات التي تضع اليات جديدة قادرة على النهوض بالاقتصاد العراقي وتحريكه بالاتجاه المطلوب.

ان المنهج الاقتصادي الذي كان سائداً من قبل في سيطرة قطاع الدولة على قيادة الاقتصاد ودرجة المركزية التي كانت سائدة يتطلب منا ان نؤكد اهمية وضرورة خلق التفاعل والتعاون الايجابي المطلوب لوضع قواعد علمية مدروسة مبنية على اسس واقعية لتصحيح المسارات الاقتصادية في كافة القطاعات (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، الخدمات ، ... الخ) والمتمثلة بتشجيع الاستثمار وتحفيزه وتوفير المناخ الملائم والترويج له وتبسيط الاجراءات ونقل التكنولوجيا الحديثة وتطبيق برامج الخصخصة البناءة من اجل اعطاء فرصة اكبر الى القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليكون قادراً على مواجهة كافة المشاكل والتحديات ولاننسى الاشارة الى اسهام وزارة التجارة ودورها بدعم الاقتصاد الوطني من خلال دائرة متخصصة تعنى بهذا الشان وتاخذ على عاتقها مسؤولية خلق هذه العلاقة وتنميتها مع القطاع الخاص الا وهي دائرة تطوير القطاع الخاص .

نأمل ونتفاءل ان تتكاتف الجهود للنهوض باقتصاد العراق وبناء قطاع خاص متمكن من قيادة عملية التنمية الاقتصادية وقادر على جعل العراق نموذجا يقتدى به بين بلدان العالم ونتطلع لنرى اقتصاد متطور وفعالاً يعم جميع القطاعات وتحقيق الرفاه لابناء الشعب العراقي وخاصة ان العراق يمتلك ثروات وامكانات وطاقات مادية وبشرية كبيرة .

كلمة رئيس التحرير

كلمة السيد رياض فاخر الهاشمي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

ان التطور السريع في انظمة الاتصالات ومانتج عنه من انتشار سريع لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الالكترونية المختلفة وما احدثه من تغير في اساليب حياة الانسان ادى بشكل مباشر الى تغيير في اساليب ووسائل تنفيذ الانشطة الاقتصادية ، وانتج نوعا جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعلومات.

لذا اصبح النمو الاقتصادي اليوم يقاس من خلال الاقتصاد الرقمي كونه اضحى العامل الاساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقّي وتقدم الامم فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة كلما ازدادت حظوظها في تولي مرتبات اعلى في سلم الترتيب العالمي وعلى اساس التغييرات الايجابية او السلبية المسجلة يتقدم البلد او يتاخر في القائمة ونظراً للتطورات الطارئة على العالم الجديد تغيرت وتطورات العوامل المحددة للنمو اذ تراجعت الاهمية النسبية للعمل وراس المال المادي لحساب راس المال الفكري القائم على المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.

لذا عملت وزارة التجارة لتطبيق عملية التحول الرقمي بالتنسيق مع وزارة الاتصالات حيث تم المباشرة بتشكيل لجان مشتركة تعمل على دراسة المتطلبات الفنية واللوجستية لتطبيقها من خلال تصميم نظام للموارد البشرية ونظام الارشفة والتوثيق ودراسة هيكلية وزارة التجارة.

وزير التجارة والسفير الايراني بحثا تطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

بحث وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري مع السفير الايراني في بغداد «ايرج مسجدي» سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى مستويات متقدمة .

واكد الوزير الجبوري خلال اللقاء»حرص العراق على السير في سياسة تجارية جديدة والانفتاح على الاسواق العالمية وذلك عن طريق تبادل الخبرات والدخول في اتفاقات تخدم المصالح المشتركة

مشيرا « ان موقع العراق الجغرافي والزراعي في المنطقة يساعد بان يكون له دور في انتعاش الاقتصاد العراقي ، ونحن ماضين ببناء دور العراق الاقليمي لانه مؤهل بحكم موقعة وواردات .

مؤكدا» على ضرورة الارتقاء بمستوى التبادلات التجارية لتحقيق التوازن بين الايرادات والصادرات والعمل على تفعيل الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين العراق وايران .

من جانبه اكد السفير الايراني على استعداد بلاده لتقديم الدعم للعراق بمختلف المجالات الاقتصادية والتجارية .

هذا وناقش الجانبان خلال اللقاء زيادة حجم التبادل التجاري وتفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين والتي من المؤمل عقد اجتماعاتها بين الطرفين خلال الفترة القادمة حيث ان هذه اللجنة تتضمن التعاون بكافة القطاعات التجارية والزراعية والصناعية.

بحث وزير التجارة مع وفد مفوضية الاتحاد الاوربي تطوير العلاقات الاقتصادية وتقديم برامج المساعدات الفنية لمتطلبات انضمام العراق لمنظمة WTO .

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التقى وزير التجارة» الدكتور علاء احمد الجبوري في مكتبه وفد مفوضية الاتحاد الأوروبي في بغداد ممثلا بالسفير مارتن هوت والسيدة باربارا ايغر، مديرة قسم التعاون والمشاريع في المفوضية،

لبحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي ، وتقديم برامج المساعدات الفنية لمتطلبات انضمام العراق لمنظمة WTO .

واكد الوزير الجبوري « ان اللقاء تناول مناقشة إعادة تفعيل عمل اللجان المنبثقة عن اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين العراق والاتحاد الأوروبي، حيث تعنى وزارة التجارة بجانب التجارة والاستثمار في الاتفاقية ، من خلال لجنة التجارة والاستثمار التي تترأسها وعضوية العديد من الوزارات والهيئات العراقية وجهات القطاع الخاص .

مشير» ان التوقيع على اتفاقية الشراكة هذه كان عام ٢٠١٢ ودخلت حيز النفاذ عام ٢٠١٨

شملت جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

مؤكدا» في الوقت ذاته انه جرى خلال اللقاء بحث موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واستعداد الاتحاد الأوروبي لتقديم برامج المساعدات الفنية والتي تركز على تنمية وتطوير العديد من القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة كجزء من الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها عملية الانضمام إلى المنظمة .

من جانبه اكد وفد الاتحاد الاوربي عن استعداد الاتحاد لتقديم

بحث وزير التجارة مع ممثلي برنامج الاغذية العالمي استكمال تنفيذ مشروع البطاقة التموينية الالكترونية وامكانية ربط قاعدة البيانات مع بيانات الحماية الاجتماعية

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

بحث وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري مع ممثلي برنامج الاغذية الأغذية العالمي استكمال تنفيذ مشروع البطاقة التموينية الالكترونية وامكانية ربط قاعدة بيانات البطاقة التموينية الالكترونية مع قاعدة بيانات شبكة الحماية الاجتماعيـة .

واكد الوزير الجبوري انه جرى خلال الاجتماع المشترك مع المديرالتنفيذي لمشروع البطاقة التموينية الالكترونية ومسؤولة

الحماية الاجتماعية في برنامج الاغذية العالمي ومدير الخدمات الاجتماعية في اليونيسيف مناقشة مشروع البطاقة التموينية الالكترونية وتحديث نظامها من قبل برنامج الاغذية العالمي و امكانية ربط قاعدة بياناتها مع قاعدة بيانات الحماية الاجتماعية لضمان الوصول الى الاعداد الحقيقية للمستفيدين .

مبينا انه جرى كذلك مناقشة الية تحديد الفئات المستحقة والمستهدفة بالبرنامج لغرض شمولهم في برنامج الحماية الاجتماعية عبر المسح الميداني للسكان والمساكن لتحقيق الامن الغذائي لتصويب الاستهداف نحو الفئات المستحقة .

فضلا عن استعراض رؤية الاصلاح لدعم استراتيجية تخفيف الفقر من خلال تقرير يتضمن الفقر والهشاشة قبل وبعد جائحة كورونا والدعم المقدم من الوزارة وبرامج الحماية الاجتماعية والاهداف المستقبلية وتبادل الفكر والاراء لتذليل المعوقات والجداول الزمنية للمشاريع المستقبلية.

هذا وحضر الاجتماع مستشار الحماية الاجتماعية الدكتور مهدي العلاق في اليونيسيف والمنسق القطري لمنظمة العمل الدولية والوكيل الاداري وليد حبيب الموسوي ومدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وفريق عمل مشروع البطاقة التموينية الالكترونية .

خلال زيارته لدائرة الرقابة التجارية
اكد وزير التجارة على اهمية الدور الرقابي في تشخيص الخلل ووضع الامور في نصابها الصحيح

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اكد الدكتور علاء الجبوري وزير التجارة، على اهمية الدور الذي يضطلع به الجهاز الرقابي في الوزارة بتوجيه بوصلة العمل وتشخيص مكامن الخلل والوقاية من ارتكاب المخالفات وبما يحافظ على المال العام ويستبدل الصورة الضبابية المؤشرة على اداء التجارة.

وقال الوزير الجبوري خلال زيارته لدائرة الرقابة التجارية والمالية واللقاء مع مدير عام الدائرة ومدراء الاقسام فيها، ان»الواجبات الموكلة لهذه الدائرة ودورها في توجيه عمل الوزارة والانتقال به نحو الافضل من خلال اجراءات ادارية ورقابية تحد من ظواهر الفساد والمخالفات».

وأكد الوزير، على»جملة من الامور المهمة في عمل الرقابة التجارية ودورها في تقديم المشورة الدقيقة ووضع اليد على مكامن الخلل»، مشيرا الى»اهمية وجود استراتيجية جديدة في العمل الرقابي تقوم على اساس اتباع الاليات وتشخيص السلبيات والتدقيق بكل مفاصل العمل بطريقة مهنية، فضلا عن اهمية تقييم الاداء باسلوب علمي ووفق المعطيات في عمل كل مفاصل الوزارة».

وشدد على»الدور الذي منحه لدائرة الرقابة التجارية منذ توليه العمل في الوزارة، والقائم على دعم عمل الدائرة بما ينسجم مع دورها في تحديد مكامن الخلل ومعالجتها، وقال ان هذا الدعم سيستمر لحين تحقيق ما نصبو اليه من دور مؤثر لدائرة الرقابة التجارية، هذا الدور نتمى ان يكون مسك الختام لماحصل في السنوات السابقة لهذه الوزارة وايضا يؤكد ملامح صورة جديدة تتيح لهذه الوزارة ان تكون مراة عاكسة لحاجات المواطن وان تكون الرديف الذي يمثل الحكومة في مفصل مهم للخدمات التي تقدمها للمواطنين».

ولفت الى»اهمية الدور الذي تضطلع به الرقابة التجارية والمالية في عمليات المراقبة والتدقيق في المواسم التسويقية لمحصولي الشلب والحنطة والتدقيق في خزين الحبوب من خلال مراقبة اجراءات الحماية والفحص المختبري بشكل دوري للمراكز التسويقية».

وطالب وزير التجارة، بـ»استنفار كل الامكانيات لغرض تحييد الاخطاء واحتواء المخالفات من خلال اجراءات وقائية تجعل الموظف امام مسؤولياته الحقيقية وتمنعه من ارتكاب المخالفة من خلال اتباع السياقات القانونية في جميع الاجراءات».

التجارة والعمل

تشكيل فريق مشترك لشمول مستفيدي الحماية الاجتماعية وذوي الاعاقة بالبطاقة التموينية الالكترونية

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

بحث وزير التجارة الدكتور علاء الجبوري ووزير العمل والشؤون الاجتماعية الدكتور عادل الركابي خلال زيارته لوزارة العمل وضع برنامج لتطوير قاعدة بيانات المستفيدين من البطاقة التموينية لتوفير مفرداتها للشرائح الفقيرة والمستحقة من المجتمع

واكد الوزير الجبوري انه جرى خلال اللقاء الاتفاق على تشكيل فريق مشترك من الوزارتين لتحسين جودة الاستهداف والعمل على شمول مستفيدي الحماية الاجتماعية وذوي الاعاقة بالبطاقة التموينية الالكترونية فضلا عن اعداد دراسة اقتصادية وفنية لتحديد آلية التوزيع واعتماد التوزيع النقدي او العيني ، على ان تعرض النتائج على المجلس الوزاري للاقتصاد لمناقشة ذلك ورفعه لمجلس الوزراء لاقرار حجم الشرائح المشمولة بالحصة التموينية وتقليص حجم الاستهداف بمفردات البطاقة التموينية وحصرها بالفئات المستحقة فعلا والتعاون يستمر بين التجارة والعمل لحين الوصول الى صيغة نهائية تخدم الطبقة الفقيرة من المجتمع.

من جانبه اكد وزير العمل على المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق وزارته لتحقيق هدفها بتوفير متطلبات الحياة الكريمة للمستفيدين من خدماتها وسعيها الدؤوب لشمول اعداد اضافية من الفقراء والتخفيف عن كاهلهم الامر الذي يتطلب التعاون المثمر بين وزارتي العمل والتجارة والقيام بالتدابير اللازمة لتوزيع مفردات البطاقة التموينية بين جميع الفئات الفقيرة في المجتمع العراقي في ظل الظروف الاقتصادية والصحية التي يعانيها العراق.

هذا ومن الجدير بالذكر أن البطاقة الإلكترونية الذكية هي واحدة من المشاريع التي تعمل عليها الوزارة مع منظمة الغذاء العالمي.

الوكيل الاداري لوزارة التجارة

يتابع ميدانيا عمل المراكز التسويقية لمحصول الشلب في محافظة النجف لتذليل المعوقات.

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

تفقد الوكيل الاداري لوزارة التجارة «، وليد الموسوي المراكز التسويقية في محافظة النجف ، للإطلاع ميدانيا على العمل ، وتذليل المعوقات وذلك بناءا على توجيهات وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري .

وذكرت الوزارة في بيان لها، أن «الوكيل الإداري للوزارة وليد الموسوي ، اجرى خلال زيارته الميدانية واطلاعه على الاعمال اليومية الخاصة بتسويق الشلب اجتماع بالملاكات العاملة في فرع النجف والمراكز التسويق وبحضور النائب الاول محافظ النجف هاشم الكرعاوي وممثلي الامن الوطني والملاكات الرقابية لمناقشة واقع التسويق وحل المشاكل والمعوقات ميدانيا وتقييم اداء العاملين بلمراكز التسويقيةً، وبما يخدم الصالح العام .

وبينت» ان الموسوي التقى كذلك بعدد من الفلاحين والمزراعين المسوقين لمحصول الشلب فضلا عن زيارة المختبر للاطلاع على آليات الفحص المختبري وتوجيه العاملين ببذل قصارى جهدهم في مساعدة الفلاحين على استلام محاصيلهم دون عناء».

وأضافت» ، أن «وزير التجارة االدكتور علاء الجبوري يتابع تفاصيل الحملة التسويقية ووجه وكلاء الوزارة والمدراء العامين المشرفين على المراكز التسويقية في المحافظات بالإطلاع بشكل ميداني على العمل واللقاء بالفلاحين والمزارعين وبيان معوقات العمل بغية معالجتها بشكل عاجل وانجاح الموسم التسويقي الذي يتطلب من جميع ملاكات الوزارة بذل قصارى الجهود».

وتابعت، أن «الوكيل زار كذلك الدوائر التجارية في محافظة النجف واكد على أهمية تذليل معوقات العمل واعتماد آليات واضحة وشفافة للارتقاء بمستوى العمل والذي يخدم المصلحة العامة

ترأس وزير التجارة الجلسة التاسعة لمجلس ادارة الشركة العامة لتجارة الحبوب

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

ترأس وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري، الجلسة التاسعة لمجلس ادارة الشركة العامة لتجارة الحبوب.

جاء ذلك على هامش زيارته الى مقر الشركة، حيث قال في مستهل حديثة عن عمل الوزارة بصورة عامة وتجارة الحبوب واعداد العاملين فيها يوضح الجانب الاكبر من يقع على هذه الشركة بما يعني وجود حجم كبير بالعمل على تجارة الحبوب .

واضاف الوزير الجبوري، انه»منذ مباشرتنا في الوزارة ركزنا على ضرورة تفعيل عمل مجالس ادارة الشركات لاسباب ان القانون اتاح لها ذلك»، مؤكدا على»الاهتمام بالجانب الفني والتخطيط في العمل»لما له دور في تحسين الاداء والارتقاء بالعمل وتجاوز المعوقات من خلال تحديث الاليات بشكل مستمر .

واوضح: «نحن الان في موسم تسويق الشلب وهو موسم مهم جدا للجميع كون انتاجه يعزز من الامن الغذائي ويدخل في نظام البطاقة التموينية مخاطبا» المجلس نريد منكم كمجلس ادارة الاهتمام بذلك وان يخصص في كل اجتماع فقرة يستعرض خلالها موقف التسويق كيف تسير عملية التسويق ، و اين وصلت ، ماهي المعوقات وما الحلول».

و اكد على»التوزيع الجغرافي للطاقات الخزنية للمراكز التسويقية

في المحافظات ، نريد دراسة متكاملة تضم مواصفات الساحات والجدوى المتحققة بذلك»، موجها بالاهتمام بالموظفين و التعامل الانساني و ايجاد الحلول التي يمكن ان تكون معينه لهم حال تاخير صرف الراتب ، وكيف يمكن مساعدة الوزارت الاخرى بناء على ماجاء في مقررات خلية الازمة».

ووجه الجبوري ايضا، بـ»عرض منهاج الجلسة التاسعة لمجلس الادارة لمناقشته مع الحضور ، والتي وجه اولا بعرض الموازنة وماهو الاسلوب الامثل لزيادة مواردها والحفاظ على المال العام ،واستعرض المجلس المواضيع المحاله له بهدف التوصية واقرارها وناقش موضوع شاحنات الاسطول الناقل حيث اشار رئيس مجلس الادارة الى ان»تاريخ صنع الشاحنات يعود الى سنة (٢٠٠٠)، ونحن بحاجة الى شراء شاحنات جديدة تعزز ايرادات الشركة ، وان يتم اعادة النظر بنسبة مساهمة اسطول الشركة في النقلات».

وزير التجارة يبحث مع السفير التركي تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

التقى وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري في مكتبه، السفير التركي لدى العراق فاتح يلدز لبحث تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وسبل تنميتها في ظل رغبة البلدين الاستفادة من جميع الفرص المتوفرة لاقامة المشاريع الانتاجية والاستثمارية المشتركة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين،

واكد الوزير الجبوري خلال اللقاء رغبة الحكومة العراقية في تطوير وتنمية العلاقات مع كافة الدول وعلى كافة الاصعدة فضلاً عن فتح قنوات اتصال جديدة تخدم الشعبين وان تركيا لها شأن مميز في العراق وخاصة انها من دول الجوار المهمة التي تربطها مع العراق علاقات تاريخية وتجارية .

من جانبه اشار السفير التركي قائلاً» نحن فخورين بالعلاقات التي تربطنا مع العراق ونقيمها بشكل كبير وهذا طبيعي كوننا من الدول الجوار وتطوير التجارة بين البلدين يسهم بتطوير العلاقات في جميع الجوانب كما تطرق السفير الى عدة مواضيع اهمها تفعيل الاتفاقية العراقية التركية لعام ٢٠٠٩ وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وجه وزير التجارة بالإسراع في تفعيل واستكمال اجراء برنامج الرقابة الشعبية الالكتروني وتبسيط الاجراءات

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

وجه وزير التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري، الاسراع بانجاز واطلاق برنامج الرقابة الشعبية الالكترونية ، وتذليل العقبات وتبسيط الاجراءات وتحديث اليات العمل في الاقسام الادارية والمالية وبرنامج الرقابة الشعبية الالكترونية.

جاء ذلك خلال تفقد الوزير الجبوري الاقسام المالية والادارية وشؤون المواطنين وتقنية المعلومات لمتابعة اليات عملها وبرامجها والمشاكل والمعوقات التي تعترض اداءها لايجاد الحلول المناسبة والمقترحات التي تطور مهاراتها وامكاناتها.

واكد الوزير الجبوري خلال الزيارة ولقائه بادارة قسم تقنية المعلومات « ان الوزارة تسعى الى اطلاق مشروع الرقابة الشعبية الالكترونية ضمن توجهات الوزارة بالعمل الالكتروني وهذا المشروع سيتيح للمواطنين بشكل مباشر مراقبة عمل الوزارة وتقديم الشكاوي وعرض مشكلاتهم عبر النافذة الالكترونية في مايخص مفردات البطاقة او وكلاء الحصة التموينية او التعرف على حصصهم الغذائية او اي مشكلات اخرى».

ووجه وزير التجارة، خلال لقاءه بمدراء اقسام الادارية والمالية»بتذليل العقبات وتبسيط الاجراءات وتدارس مكامن الخلل والضعف والسعي لايجاد الحلول والاليات دون الركون اليها او السكوت عنها والتي توصلنا الى مخالفات اكبر تبعدنا عن الهدف الذي نعمل من اجله وهو الاصلاح والتغيير ومواجهة الفساد بآليات رادعة وواضحة في الوقت نفسه»، مشددا على»وجوب وضع الخطط والبرامج التي ترتقي بالاداء الحكومي وبالخدمات التي تقدمها الوزارة».

وفيما يخص التعامل مع شكاوى المواطنين، حث الوزير الجبوري الدوائر، بـ»الاستماع الى مشاكل المواطنين ومعالجتها باليات سريعة»، مشيرا الى»ضرورة التعامل معها بشفافية والتواصل مع اصحاب الشكاوى لضمان حقوقهم والكشف عن مظلومياتهم والاستمرار بسياق المقابلات الدورية مع مراعاة تحديد مواعيد مسبقة لابناء المحافظات».

مشيرا « ان وزارته ستطلق قريبا برنامج الرقابة الشعبية الالكتروني لمتابعة عملية تجهيز مفردات البطاقة التموينية ونوعياتها وتوقيتاتها فضلا عن كونه ينظم العلاقة بين المواطن والوكيل والوزارة وذلك بعد استكمال اجراءات تنصيبه في جميع دوائر الوزارة .

التجارة ... تأسيس ٢٧٦ شركة وطنية وتسجيل ١٢ فرع شركة اجنبية خلال شهر تشرين الثاني الماضي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ان ملاكات الدائرة انجزت معاملات تاسيس (٢٩٤) شركة وطنية وتسجيل (٧) فرع لشركة اجنبية خلال شهر تشرين الثاني الماضي .

جاء ذلك في البيان الذي نشره المكتب الاعلامي نقلا عن مدير عام الدائرة مجاهد محمد شافي واضاف بان الدائرة اصدرت عدة قرارات تتعلق بتعديل عقود الشركات توزعت مابين زيادة راس مال و دمج حسابات شركة وتصفية حسابات شركة .

مضيفا انه تم كذلك توثيق (٣١٠) شركة مسجلة وتاشير المحاضر واحالة (٣٩٧) شركة عراقية الى المحقق العدلي لمخالفتها الضوابط والتعليمات.

مشيرا الى ان الدائرة قامت بدراسة الحسابات الختامية للشركات الوطنية البالغ عددها (١٣٦٠) شركة وطنية بالاضافة الى دمج حسابات (٣٧) شركة وزيادة راس مال (٣٠) شركة وتصفية حسابات (١١) شركة ودراسة حسابات مكاتب وفروع الشركات الاجنبية لـ (٨٩) شركة وتاشير الحجوزات والتاكد من الاسماء المحجوزة اموالهم لـ (٣٨٦) وتدقيق وصولات لـ(٣٥٩٤) واجراء (٥٥) كشف عن الشركات في بغداد والمحافظات .

لافتا الى قيام الدائرة بتصديق محاضر الاجتماعات التاسيسية للشركات المحدودة والبالغ عددها (٢٢٠) محضر بالاضافة الى تصديق (١٧) محضر خاص باجتماعات الهيئة العامة للشركات المساهمة فضلا عن تصديق قرارات الهيئة العامة لشركات الاشخاص المحدودة والبالغ عددها (٧٢٨) قرار.

التجارة ..مستمرة بتنظيم دوراتها التدريبية والتطويرية ضمن منهاجها التدريبي للفصل الاخير من ٢٠٢٠

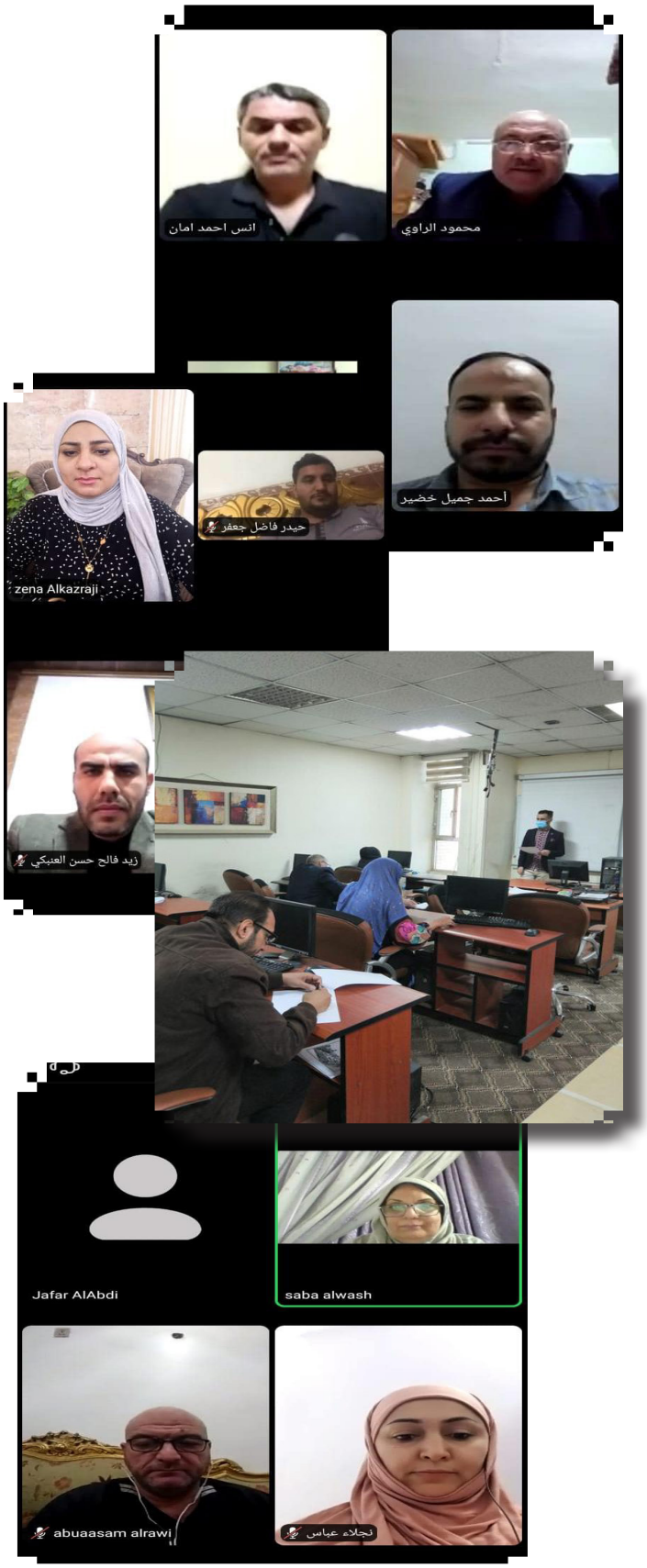

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن تنظيم دائرة تطوير القطاع الخاص دورات تدريبية تطويرية (اون لاين) عن الادارات الوسطى و دورة عن صيانة الحاسبة وعلى ايدي اساتذة أكفاء وذوي الخبرة من حملة الشهادات العليا في تشكيلات الوزارة لتنمية مهارات الموظفين وبكافة المجالات والاختصاصات وذلك ضمن منهاجها التدريبي لعام ٢٠٢٠ .

اكد ذلك مدير عام الدائرة رياض فاخر الهاشمي واوضح بان دورة (الادارات الوسطى) ستكون على مدى مدار شهر وضمن المفردات (التوجهات الحديثة في الادارة ، التخطيط الاستراتيجي ، التنظيم واعادة التنظيم ، القيادة التفاعلية ، اتخاذ القرارات التفاوض ، التعاقدات ، كيفية ادارة المخاطر ، الادارة المالية ، القوانين العامة ، الشفافية والنزاهة في العمل الاداري) ، اما دورة (صيانة الحاسبة)استمرت خمسة ايام تلقى المشاركون فيها محاضرات عن (تعريف المشارك باحزاء الحاسبة، فرمتة وتنصيب برنامج التشغل والبرمجيات الأخرى ،تعريف انواع الهارد ورام وكارت الشاشة والمشاكل التي تواجه).

لافتا ان دورة الادارات الوسطى اقيمت (اون لاين) عبر برنامج (zoom) اما دورات الحاسبة اقيمت مع الالتزام بالتوجهات والاجراءات الوقائية وقواعد الصحة والسلامة (ارتداء الكمامة والقفازات والتباعد الجماعي) .

ومن جانب اخر اشار الهاشمي الى تنظيم دائرته لدورات عديدة اخرى في تخصصات مختلفة .

التجارة : تعقد اجتماعا للجنة التجارة و الاستثمار المنبثقة عن الشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوربي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن عقدها اجتماع للجنة التجارة والاستثمار المنبثقة عن الشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوربي مناقشة سبل التعاون في مجال التجارة و الاستثمار والمواضيع المطروحة ضمن جدول الاجتماع .

اكد ذلك مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية عادل المسعودي خلال ترأسه اجتماع اللجنة عن الجانب العراقي ، واضاف انه جرى خلال الاجتماع مناقشة سبل التعاون في مجال التجارة و الاستثمار في القطاعات الاقتصادية و المالية و الخدمية الحيوية و تمكين القطاع الخاص بما يخدم القطاع العراقي و يسهم في اندماجه مع الاقتصاد العالمي و قد ابدى جانب الاتحاد الاوربي دعم العراق في اجراء الصلاحيات الاقتصادية و تقديم الدعم الفني لكافة القطاعات ذات الصلة .

مبينا « ان الطرفان اتفقا كذلك على مواصلة الجهود و الاجتماعات بغية تنفيذ بنود الاتفاق مدار البحث و وضع خطه مشتركة لتنفيذ ذلك .

لافتا « ان هذا الاجتماع هو الاول من نوعه نظرا لانعقاده بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عام ٢٠١٨ .

مشيرا ان الاجتماع عقد عبر تقنية webex و بحضور ممثلين رفيعي المستوى من الامانة العامة لمجلس الوزراء / الهيئة الوطنية للاستثمار وزارات الخارجية والمالية والتخطيط والزراعة والصناعة و المعادن /والصحة والتجارة و الصناعة في الحكومة اقليم كردستان و اتحاد الغرف التجارية العراقية و الموظفين المختصين في دائرة العلاقات الخارجية الاقتصادية.

التجارة ...
توقع عقداً مع وزارة الصناعة لشراء مادة زيت الطعام من المنتج المحلي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن توقيعها عقدا مع وزارة الصناعة والمعادن _الشركة الصناعات الغذائية لشراء مادة زيت الطعام من المنتج المحلي لحساب مفردات البطاقة التموينية .

اكد ذلك مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندس قاسم حمود منصور واضاف ان توقيع العقد هذا خطوة مهمة واساسية لدعم المنتج الوطني من خلال توزيع المادة ضمن المفردات التموينية .

مؤكدا على رغبة الوزارة عموما والشركة خصوصا لشراء اي كميات يتم انتاجها لدعم المفردات التموينية وخصوصا بعد التوجيه لتأمين اغلبها من المنتج المحلي.

وفي سياق اخر تراس مدير عام الشركة الجلسة الثانية عشر لمجلس الادارة لمناقشة جدول اعمال الجلسة المقرر واتخاذ الاجراءات اللازمة بما يخدم ويطور عمل وأداء الشركة من خلال التصويت على مجموعة قرارات تخص الاستثمار واستحداث وحدة (ادارة المخاطر) في قسم السيطرة النوعية وغيرها من القرارات المهمة.

التجارة ... افتتاح ست بناكر لخزن الحنطة في مجمع المرادية وبطاقة خزنية لاكثر من ٣٦ الف طن

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن افتتاح ست بناكر لخزن الحنطة في مجمع حبوب المرادية بعد اعادة تأهيلها لتعزيز الطاقات الخزنية للشركة العامة لتجارة الحبوب .

اكد ذلك مدير عام الشركة العامة لتجارة الحبوب عبد الرحمن عجي طوفان ، وقال ان نائب محافظ بابل حسن البيرماني افتتح البناكر الست وبحضور ممثل مكتب رئيس الوزراء للجهد الهندسي وادارة فرع الشركة في بابل وعدد من شيوخ العشائر ووجهاء المحافظة.

واضاف ان الجهد الهندسي لمكتب رئيس الوزراء انجز اعادة تاهيل الست بناكر لخزن الحنطة في مجمع حبوب المرادية التابع لفرع شركته في بابل .

مضيفا بان العمل المنجز شمل اعادة تاهيل البناكر التي كانت معطلة نتيجة مشاكل فنية (تخسفات و تلف الارضية) حيث تم قلع الارضية التالفه و إعادة صبها بالخرسانة المسلحة .

مشيرا» ان البناكر التي اعيد تاهيلها ودخلت للخدمة ستؤمن طاقة خزنيه اضافية تصل الى اكثر من (٣٦٠٠٠) الف طنا .

من جانب اخر « اشار طوفان الى مباشرة سايلو الناصرية بتنفيذ حمله صيانه واسعه للاعمال الكهربائيه و الميكانيكيه ووفق اسس فنيه حديثه تجنبا لحصول اي طارى جراء تساقط الامطار.

انشائية التجارة ... تباشر بتسويق علب الاصباغ والعدد اليدوية الخاصة بها بطريقة رسم التصريف

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

اعلنت وزارة التجارة عن مباشرة الشركة العامة لتجارة المواد الإنشائية بتسويق علب الاصباغ والعدد اليدوية الخاصة بها بعد التعاقد مع وزارة الصناعة والمعادن / شركة الاصباغ الحديثة بطريقة رسم التصريف .

اكد ذلك مدير عام الشركة علي حمدان اللامي واضاف بان شركته باشرت بتسويق مادة الاصباغ الحديثة ذات الالوان والأشكال المختلفة الاستعمال اضافة الى مكملاتها من العدد اليدوية الخاصة بالاصباغ وتم عرضها في مقر الشركة المعرض الرئيسي الكائن في ساحة الاندلس مجاور مستشفى الشيخ زايد ويكون البيع مباشر دون قيد او شرط الى دوائر الدولة والقطاع الخاص .

مؤكدا بان المواد التي تتعامل بها الشركة تكون خاضعة الى جهاز التقييس والسيطرة النوعية وتمتاز بصفة الرصانة والنوعيات الجيدة وتناسب اسعارها مقارنة بالاسواق المحلية.

التجارة .. شركة المعارض العراقية تمنح (١١٣) اجازة تصدير خلال شهر تشرين الثاني الماضي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

أعلنت وزارة التجارة عن قيام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية بمنح (١١٣) اجازة تصدير لتجار عراقيين خلال شهر تشرين الثاني الماضي .

أكد ذلك مدير عام الشركة سرمد طه سعيد واضاف أن المواد التي أصدرت لها إجازات التصدير شملت (برايم كوت , اسفلت مؤكسد ، زيوت وقود ، اسمدة زراعيه ، دبس ، تمور ، بنزين طبيعي ،حلويات بانواعها ، رز ياسمين ، سكراب حديد، صناعات شعبيه ، زيت طعام مستهلك ،كشمش ، خل ، راشي) وغيرها من المواد.

مشيرا إن تلك المواد تم تصديرها لـ (١٩) دولة عربية واجنبيه شملت (الامارات والسودان ماليزيا سنغافورا الهند لبنان امريكا الاردن سوريا ايران هولندا قطر مصر تركيا اوكرانيا المغرب كندا المانيا الكويت

برعاية رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي انطلاق معرض العراق الدولي للكتاب تحت شعار «هلا بالكتاب» على ارض معرض بغداد الدولي

نقلاً عن المكتب الاعلامي لوزارة التجارة

أفتتح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ، معرض الكتاب الدولي المقام على ارض معرض بغداد الدولي ، وبحضور وزيري التجارة الدكتور علاء احمد الجبوري و الثقافة والسياحة والاثار حسن ناظم وعدد من الشخصيات الرسمية والثقافية .

وقالت الوزراة ان المعرض انطلق في التاسع من شهر كانون الاول الجاري ويستمر على مدى احد عشر يوما والذي نظمته مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، برعاية رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي وبالتعاون مع وزارتي التجارة والثقافة والسياحة والاثار وبالتنسيق مع جمعية الناشرين والكتاب العراقيين. وبمشاركة أكثر من ٣٠٠ دار نشر من ٢١ دولة عربية واجنبية وتضم أجنحته نحو مليون عنوان يغطي مختلف الميادين المعرفية والابداعية والفنية ، حيث سميت اللجنة المنظمة لمعرض بغداد الدولي للكتاب، هذه الدورة باسم الشاعر العراقي الكبير {مظفر النواب} .

واقيمت على هامش المعرض عشرات الفعاليات الفنية والثقافية والإعلامية، بضمنها أمسيات الرقص الشعبي والغناء والشعر، بالإضافة إلى طاولات حوارية وندوات في موضوعات متنوعة، كما ستشارك فيه، عشرات الشخصيات الفنية والثقافية العراقية والعربية.

واشارت شركة المعارض العراقية بانها اتخذت إجراءات وقائية احترازية للحد من تفشي فيروس كورونا وإلزام زوار المعرض بارتداء الكمامات والكفوف التي تم توفيرها فضلا عن تأمين أجهزة لتعقيم الهواء داخل القاعات وإشارات وملصقات التباعد الاجتماعي.

في حوار خاص مع مجلة التجارة العراقية
**مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية **
السيد سرمد طه سعيد

* الشركة لديها خطط مستقبلية تتمحور في تعظيم مواردها المالية من خلال استثمار الأراضي العائدة لها في انشاء المشاريع الاستثمارية .
* رؤية شركتنا هي (تجاره عادلة وتنمية مستدامة)

في البداية نود أن نرحب بك لتكون ضيفا عزيزا على قراء مجلة التجارة العراقية ونود أن نستهل حوارنا بتسليط الضوء على طبيعة ومهام عمل الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية والآفاق المستقبلية لها .

ان الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية وحدة اقتصادية ممولة ذاتياً تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وهي ناتجة عن دمج الشركة العامة للمعارض العراقية مع الشركة العامة للاستيراد والتصدير بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٠ والشركة لها فرعين في محافظتي (البصرة ، نينوى) يتولى هذين الفرعين تنظيم النشاطات الاستيرادية والتصديرية والخدمات المتعلقة بها وإقامة المعارض المتخصصة والنوعية في المحافظة بالتنسيق مع مركز الشركة والجهات ذات العلاقة ومنح اجازات الاستيراد والتصدير لدوائر الدولة والقطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص.

اما عن الخدمات التي تقوم بها الشركة الخدمة المعرضية والتبادل التجاري (الاستيراد والتصدير) أي منح اجازات وهويات الاستيراد والتصدير للشركات في القطاع الخاص والعام والمختلط عن طريق المنظومة الالكترونية ضمن نطاق تبسيط الإجراءات الحكومية ، اما الخدمات المعرضية هي إقامة دورات معرض بغداد الدولي الشاملة والسنوية على ارض معرض بغداد الدولي والمعارض النوعية المتخصصة التي تقام على ارض معرض بغداد الدولي والمحافظات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
الشركة لديها خطط مستقبلية تتمحور في تعظيم مواردها المالية من خلال الاستثمار الأراضي العائدة لها في انشاء المشاريع الاستثمارية ، كما توجد خطط لتطوير القاعات المعرضية بالتنسيق والتعاون مع المكاتب الاستشارية في الجامعات العراقية كبغداد والمستنصرية وهذه الخطط تعتمد على توسيع مساحة تلك القاعات واشكالها من اجل ان تضاهي ما موجود منها في دول الجوار والعالم.

نود أن نشكر سيادتكم على هذا الإيضاح المهم والمفصل عن عمل الشركة وبالتأكيد هناك قوانين تعمل وفقها الشركة ممكن أن تطلعنا على تلك القوانين ؟

ان شركتنا تعتبر احدى شركات التمويل الذاتي التابعة لوزارة التجارة المؤسسة بموجب القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ والتعليمات الصادرة بموجبه والتي حددت التشكيلات التابعه للوزارة والتي من ضمنها شركتنا ، كما ان شركتنا تعمل بموجب النظام الداخلي الخاص بها والمرقم (١) لسنة ٢٠١١ والذي حدد بموجب المهام والاهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها كما تستند شركتنا في تحقيق الخطط المرسومه لها لقانون الشركات العامه رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ المعدل والذي تم بموجبه تحديد كيفية تشكيل مجلس الادارة والمهام المنطاة به والصلاحيات التي يمارسها وكذلك حدد الاعمال التي توجب عرضها على السيد الوزير لغرض المصادقة ومادونها فهي من صلاحية مجلس الادارة.

ماهي خططكم المستقبلية لإقامة المعارض واجراءاتكم في ظل ظروف جائحة كورونا .

قمنا بمفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء اللجنة العليا للصحة والسلامة لغرض استحصال موافقتهم على استئناف النشاط المعرضي في ظل جائحة كورونا اسوة بباقي النشاطات وتم تزويدنا بالارشادات والتعليمات الصادره من قبل وزارة الصحة لغرض اعادة العمل باقامة المعارض وان شركتنا ملتزمة بتنفيذها حرفيا وتوفير المستلزمات الضروريه مثل اجهزة التعفير والملصقات التوعويه لتحقيق التباعد الاجتماعي بالاضافة الى تشكيل لجان لغرض متابعة مدى التزام الشركات والجهات المنظمة للمعارض في بغداد والمحافظات بتعليمات الصحة والسلامة وتطبيقها اثناء اقامة معارضهم وان افتتاح معرض الكتاب على ارض معرض بغداد الدولي للمدة (٩-١٩ /١٢/٢٠٢٠) كان اول معرض يقام بعد انقطاع دام لاكثر من سنة وان شركتنا قيد العمل لغرض اقامة الدورة ٤٦ لمعرض بغداد الدولي والمؤجله من العام السابق بسبب اوضاع البلد في ذلك الوقت وسيتم الاعلان عن موعدها قريبا.

الكل يعرف زخم العمل في شركتكم ممكن معرفة اجراءاتكم لتسهيل ترويج معاملة المصدرين وهل بالإمكان تعريف أهمية المنظومة الالكترونية المتبعة من قبلكم لإصدار اجازات التصدير .

منظومة اصدار هوية واجازات التصدير الالكترونية

استناداً الى توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بأتمتة اعمال الدوائر الحكومية الكترونياً فقد تم العمل بمنظومة اصدار هويات واجازات التصدير الالكترونية بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٤ والتي من خلالها سيقوم المصدرين بتقديم طلباتهم الكترونياً لاستحصال هويات واجازات التصدير وهذه المنظومة ستقوم بانهاء جميع عمليات التزوير والروتين وسرعة بإنجاز المعاملة بالإضافة بالاستغناء عن الاعمال الورقية وتكلفة طبع الاجازات والاستمارات وغيرها حيث كانت الاجازات تصدر ورقياً ويقوم المصدر بمراجعة الدوائر ذات العلاقة بها ومن بعدها يرسلها الى المنافذ الحدودية لغرض اخراج المواد والبضائع المصدرة خارج العراق اما الان اجازة التصدير تصل جميع الجهات ذات العلاقة والمنافذ الحدودية الكترونياً وعند اجراء عمليات التخريج على الاجازة تظهر الكميات المخرجة الكترونيا وظهور جميع أسماء الموظفين العاملين على منظومة اصدار إجازة التصدير مع شفافية عمل المنظومة حيث بإمكان المصدر الاستعلام على المعاملة الى أي مرحلة وصلت وأين توقفت وفوائد الربط مع كل من الجهاز المركزي للإحصاء واستخدام بيانات اجازات التصدير في الميزان التجاري والبنك المركزي العراقي لمتابعة ورود المبالغ والفائدة الأكثر هو الربط مع الجهات القطاعية متمثلة (وزارة النفط، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والمعادن، وزارة الصحة والبيئة) والتي من خلالها يتم استلام الموافقات للجهات أعلاه عن طريق المنظومة بصورة مباشرة مع العلم تم اصدار اول إجازة تصدير بموافقة جهة قطاعية وهي وزارة النفط من خلال منظومة الاستيراد والتصدير الالكترونية في تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤.

كما نود ان نبين ان خلال هذه الفترة والتي يمر بها العالم بوجود جائحة كورونا تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالكتب الرسمية والتأكيدات عليها لأكثر من مرة وبالاتصال المباشر معهم بوسائل التواصل الاجتماعي لغرض تحفيزهم على تدريبهم وتسليمهم الحسابات الخاصة بالدخول الى منظومة التصدير، حيث تم تدريبهم على شكل وجبات لغرض تطبيق التعليمات الخاصة بجائحة كورونا وادناه الجهات التي تعاونت معنا وتم تسليم الحسابات الخاصة بدوائرهم:

١- الهيأة العامة للكمارك(جميع المناطق الكمركية وجميع المراكز الكمركية في المنافذ الحدودية عدا إقليم كردستان)

٢- هيأة المنافذ الحدودية (جميع المنافذ الحدودية عدا إقليم كردستان)

٣- وزارة النفط / شركة تسويق النفط (سومو)
٤- وزارة الصحة /دائرة الأمور الفنية
٥- وزارة الزراعة / دائرة التخطيط والمتابعة
٦- وزارة الزراعة/دائرة وقاية المزروعات
٧- وزارة الزراعة / دائرة الثروة الحيوانية
٨- وزارة الزراعة / دائرة البيطرة
٩- وزارة الصناعة والمعادن / الدائرة الاقتصادية
١٠- وزارة الخارجية وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء
١١- وزارة التجارة / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية/ جميع الملحقيات التجارية \
١٢- البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث
١٣- اتحاد الغرف التجارية وجميع غرف المحافظات التابعة للاتحاد (عدا إقليم كردستان)
١٤- اتحاد الصناعات العراقي
١٥- الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور
١٦- مكتب النقل البري في المجمع التصديري.

الطلب من الأمانة العامة لمجلس الوزراء توجيه الجهات المرتبطة معنا بأتمتة أعمالهم الكترونيا لإكمال تنفيذ النافذة الواحدة لإصدار اجازات التصدير.

ماهي المعوقات التي تواجه عملكم ؟

رفض بعض الجهات القطاعية ذات العلاقة لعملية الربط الالكتروني بمنظومة الاستيراد والتصدير وشركتنا مازالت مستمرة بتوعية تلك الجهات بأهمية هذه العملية
عدم تطور النظام المصرفي في العراقي حيث لا يمكن للزبون دفع الاجور الكترونيا في الوقت الحالي وشركتنا بصدد العمل بالاجراءات المطلوبه لغرض دفع الاجور الكترونياً

هل من الممكن الاطلاع على الروى والأفكار التي تودون تنفيذها للنهوض بواقع حال الشركة والانجازات المتحققة منذ تسلمكم لمهام عملكم ؟

رؤية شركتنا هي (تجاره عادله وتنمية مستدامه) والتي تهدف الى زيادة القدرة الانتاجية وخلق اجواء مناسبة لفتح نوافذ تواصل مع الانظمة الدوليه بالعالم وكسب ثقة ورضا المتعاملين من خلال الجودة العالية وتوجهاتنا المنصبة حول اتمتة جميع التعاملات في شركتنا من خلال الحكومه الالكترونية وادخال الانظمة خدمة لعراقنا الحبيب.

في نهاية اللقاء نود أن نعرب لكم عن امتناننا وشكرنا لسعة صدركم متمنين لكم النجاح والموفقية

قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

المقدمة
بأسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناء على ما أقره مجلس النواب وصادق علية مجلس الرئاسة وإستنادا الى أحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور
صدر القانون الآتي :

رقم (١١) لسنة ٢٠١٠

قانون
حماية المنتجات العراقية

الفصل الأول
التعاريف

المادة – ١ – يقصد بالتعابير التالية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة أزاءها :
اولا – المنتجات : مجموع السلع الصناعية والزراعية (عدا المحاصيل الزراعية) والتي تنتج من القطاع الصناعي في العراق .

ثانيا – المنتج المماثل : المنتج المحلي المماثل من جميع الوجوه للمنتج المستورد إلى العراق أو الذي يشابهه إلى حد كبير في مواصفاته أو استخداماته .

ثالثا – المنتجون المحليون : مجموع المنتجين المحليين للمنتج المحلي المماثل للمنتج في القطاع العام أو المختلط أو الخاص أو الذين ينتجون مجتمعين قسما كبيرا منه.

رابعا – الاغراق : توريد السلع المماثلة الى السوق المحلية بسعر أقل من قيمتها العادية في سوق البلد المورد .

خامسا – الممارسات الضارة : إستيراد منتج مماثل للمنتج المحلي بأسعار مدعومة أو تؤدي إلى إغراق السوق أو الزيادة غير المبررة في الواردات .

سادسا – الضرر المادي : الإغراق أو الدعم أو اعاقة إقامة صناعة محلية .

سابعاً – الضرر الجسيم : الضررالواقع أو المحتمل وقوعه على

المنتجين المحليين الذي يؤدي الى اضعاف او اعاقة الصناعة بشكل كامل وشامل نتيجة تزايد الواردات غير المبررة.

ثامنا – الـدعـم : المنفعة أو المساهمة المالية التي تقدمها الدولة المصدرة أو أي شكل من أشكال دعم الدخل أو دعم الاسعار والتي تؤدي الى تحقيق منفعة لجهات أو أفراد يقومون بإنتاج المنتجات أو نقلها أو بيعها أو تصديرها .

تاسعا – الزيادة غير المبررة في الواردات : إستيراد منتجات الى العراق بكميات متزايدة غير إعراقية أو غير مدعومة سواء أكان هذا التزايد بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة أو نسبياً مقارنة بالانتاج المحلي والتي تتسبب في إحداث ضرر جسيم بالمنتجات.

عاشرا – التحقيقات : تدقيقات فنية تقوم بها دائرة التطوير والتنظيم الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن لأجل التقصي والبحث عن صحة المستندات والمعلومات المقدمة من المنتجين المحلين والمصدرين والمستوردين وفقاً لأحكام هذا القانون.

حادي عشر – القيمة العادية : سعر المنتج المورد الى العراق عندما يتم وضعه للاستهلاك في البلد المصدر في مجرى التجارة العادية .

ثاني عشر – هامش الأغراق : الفرق بين القيمة العادية للمنتج المستورد وسعرتصديره.

الفصل الثاني

الأهداف والوسائل

المادة – ٢ – يهدف هذا القانون الى تحقيق ما يأتي :

أولاً – حماية المنتجات العراقية من الاثار المترتبة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية مع العراق ومعالجة الاضرار الناجمة عنها .

ثانياً – توفير بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية .

المادة -٣- يسعى هذا القانون الى تحقيق اهدافه بالوسائل الاتية :

اولا – التنسيق بين الوزارات والجهات ذات العلاقة ومثيلاتها في الدول الأخرى والمنظمات الدولية في شأن التشاور وجمع المعلومات اللازمة والتقصي عنها وإجراء التبليغات وإتخاذ الإجراءات المقتضية لتطبيق أحكام هذا القانون

ثانيا – رفع التوصيات المقترحة لمواجهة الاضرار الناجمة عن الممارسات الضارة للمنتجين المحليين الى مجلس الوزراء .

ثالثاً – أ- نشر الوعي عن حالات الإغراق والدعم والزيادة غير المبررة في الواردات وسبل الوقاية منها.

ب- تقديم المشورة وتدريب المنتجين المحليين في شأن الحقوق والإلتزامات القانونية والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة توريد المنتجات الى جمهورية العراق وتصدير منتجاتها الى الخارج.

الفصل الثالث

البدء بالتحقيقات

المادة – ٤ – أولاً– يقدم المنتج المحلي او من يمثله طلباً خطياً الى وزيرالصناعة والمعادن في شأن إتخاذ التدابير لمواجهة الممارسات الضارة على أن يتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود تلك الممارسات ونوع الضرر الحاصل.

ثانياً –أذا كانت الممارسات الضارة تتعلق بمنتج للصناعات الزراعية يقدم طلب الحماية من المنتجين المحليين له أو من وزارة الزراعة وفقاً لاحكام البند اولاً.

ثالثاً – يختزل النظر في الاجراءات الواردة في البند رابعاً من هذه المادة الى ثلثي المدة في المواسم الزراعية.

رابعاً – تقوم دائرة التنظيم والتطوير الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن بدراسة الطلب للتأكد من إستيفائه للشروط المنصوص عليها في هذا القانون وترفع التوصيات إلى الوزير خلال (٣٠) ثلاثين يوماً.

خامساً – يصدر الوزير قراره بقبول الطلب أو رفضه خلال (١٥) خمسة عشر يوما من تأريخ تسجيل الطلب في مكتبه.

سادساً – في حالة قبول الطلب يصدر الوزير قراره ببدء التحقيقات. وفي حالة رفض الطلب فلذوي المصلحة الطعن بقرار الرفض خلال ٣٠ يوما من تاريخ تبلغهم به وفقا للقانون.

سابعاً – تعلن الدائرة عن بدء التحقيقات فور صدور قرار الوزير باجرائها.

المادة -٥- للدائرة بموافقة الوزير إجراء التحقيقات دون تقديم الطلب المنصوص عليه في المادة (٤) من هذا القانون إذا تبين لها توافر أدلة كافية على وجود الممارسات الضارة والضرر الناجم عنها.

المادة – ٦- أولاً – تتأكد الدائرة من صحة ودقة المعلومات المقدمة لإثبات الممارسات الضارة ونوع الضرر ولها طلب أي معلومات متعلقة بالتحقيقات من الأطراف المعنية به والاطراف المشاركة فيه.

ثانيا – للوزير أن يطلب من أي جهة ذات علاقة سواء أكانت عامة أم خاصة تزويده بأي معلومات تتعلق بموضوع التحقيقات ويتوجب على تلك الجهة تقديمها.

المادة -٧- اولا: تقوم الدائرة بإجراء التحقيقات الاولية في شأن الممارسات الضارة والضررالناجم عنها وتحدد لهذه الغاية مدة زمنية تسمى مدة التحقيقات يتم فيها جمع المعلومات والتحقق من صحتها وتحليلها وفق تعليمات يصدرها الوزير.

ثانيا – تتيح الدائرة الفرصة للأطراف المعنية بالتحقيقات والأطراف المشاركة فيه لتقديم أي مستندات أو معلومات وسماع أقوالهم ومناقشتهم وعلى الدائرة إطلاع الأطراف المعنية على أي معلومات أو مستندات متعلقة بالتحقيقات إذا كانت غير سرية .

ثالثاً – إذا تقرر إجراء التحقيقات فعلى الدائرة إستكمالها على النحو الآتي :

أ – خلال مدة لا تتجاوز(٦) ستة أشهر من تأريخ أعلان بدء التحقيقات إذا كانت تتعلق بتزايد الواردات ويجوز بقرار مسبب من الوزير تمديدها على أن لا تتجاوز كامل المدة (٨) ثمانية اشهر.

ب – خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة من تأريخ أعلان بدء التحقيقات إذا كانت تتعلق بالدعم أو الإغراق وللوزير تمديدها بقرار مسبب على أن لا يتجاوز كامل المدة (١٨) ثمانية عشر شهرا.

رابعاً – لا تحول دراسة طلب إتخاذ التدابير في شأن منتج مماثل معين أو إجراء التحقيقات في شأنه , أجراءات التخليص الكمركي عليه .

المادة – ٨- للوزير بناء على توصية الدائرة أن يتخذ قرارا بوقف التحقيقات أو إنهائها في حالتي الإغراق والدعم في أي وقت دون فرض تدابير مكافحة الإغراق أو تدابير تعويضية بناء على تعهد يقدمه مصدر المنتج المستورد يتعهد فيه بمراجعة أسعاره أو وقف التصدير إلى العراق بأسعار إغراقية أو مدعومة أو إذا قدمت الدولة المانحة للدعم تعهدا بإلغائه وللوزير أن يقرر إستكمال التحقيقات على الرغم من قبوله التعهد.

المادة -٩-أولاً – يتخذ الوزير بناء على توصية الدائرة قرارا بإنهاء التحقيقات دون إتخاذ التدابير في أحدى الحالات الآتية:

أ – إذا كانت الأدلة المقدمة على وجود الممارسات الضارة أو نوع الضررالناجم عنها غير كافية.

ب – إذا تم سحب الطلب لاسباب مبررة ولم يتعارض هذا الإجراء مع متطلبات المصلحة العامة.

ج – إذا كانت توصية الدائرة تؤكد عدم وجود ممارسات ضارة أو أنها موجودة وام ينجم عنها ضرر

ثانياً – يتخذ الوزير عند إنهاء التحقيقات وفقا لأحكام البند (أولا) من هذه المادة القرارات الآتية:

أ – إنهاء التدابير العاجلة المتخذة ورد التأمينات أو الكفالات المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذا القانون المقدمة من الجهات المصدرة للمنتج المماثل في حالة الإغراق والدول المانحة للدعم في حالة الدعم.

ب – إلغاء التعهدات التي تم قبولها وفقا لأحكام المادة (٨) من هذا القانون.

الفصل الرابع

إلاجراءات الواجب إتخاذها بعد اكمال التحقيقات

المادة – ١٠- ترفع الدائرة بعد اكمال التحقيق توصية إلى الوزير مستندة إلى أدلة موضوعية مرافقة بتقرير شامل مبينا فيه النتائج التي تم التوصل إليها في شأن الممارسات الضارة والضرر الحاصل.

المادة -١١- أولاً – إذا كانت التوصية المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون تؤكد وجود ممارسات ضارة يصدر الوزير قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهتها على أن يشمل القرار نوع التدابير وحجمها ومدى تطبيقها.

ثانيا – يرفع الوزير قراره خلال (١٠) عشرة أيام من تاريخ صدوره الى مجلس الوزراء للبت فيه خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تأريخ تسجيله في ألامانة العامة لمجلس الوزراء ويكون قراره نهائياً .

الفصل الخامس

الاجراءات العاجلة

المادة – ١٢- أولا – يصدر الوزير بناء على توصية الدائرة قراراً بأتخاذ أجراءات عاجلة في حالتي الإغراق والدعم ضد المنتج المستورد قيد التحقيقات إذا تبين للدائرة بقرار أولي وجود ممارسات ضارة على النحو الاتي :

أ – يلزم المنتجون بإيداع تأمينات أو كفالات مضمونة بمقدار هامش الإغراق المنصوص عليه في البند (اولا) من المادة (١٨) من هذا القانون.

ب – أيداع الحكومات المانحة للدعم تأمينات او كفالات ضامنة بما يعادل الدعم المقدم المنصوص عليه في البند (ثانيا) من المادة (١٨) من هذا القانون.

ثانياً – أ – إذا صدر قرار بأتخاذ تدابير نهائية فيتم إنهاء الاجراءات العاجلة وتستوفى الرسوم التعويضية والكمركية المفروضة ويتم تسوية التأمينات وتلغى الكفالات المقدمة.

ب – إذا صدر قرار بعدم إتخاذ تدابير نهائية تلغى الكفالات وتعاد التأمينات المقدمة.

المادة-١٣- لمجلس الوزراء إيقاف تطبيق الاجراءات العاجلة إذا تبين أن هذا التطبيق قد ترتبت عليه آثار سلبية على منتجين محليين اخرين أو على المستهلكين أو على المصلحة العامة.

المادة – ١٤- لمجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الصناعة والمعادن إتخاذ ما يراه ضروريا من التدابير الوقائية لمواجهة الممارسات الضارة نتيجة للتزايد في الواردات غير المبررة على النحو الآتي:

أولاً – تحديد الحصص الكمية التي يجوز إستيرادها من المنتج المستورد.

ثانياً – فرض تعريفة كمركية على المنتج المستورد أو زيادة التعريفة الكمركية المطبقة عليه أو الغاء التعريفة المطبقة أو تخفيضها على مادة مستوردة تدخل في إنتاج المنتج المماثل.

ثالثاً – تحدد أشكال هذه التدابير وحالاتها بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

رابعاً – أي إجراءات تساعد المنتجين المحليين على التكيّف مع المنتجات المستوردة شريطة عدم تعارضها مع المصلحة العامة وإلتزامات جمهورية العراق بموجب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة .

المادة-١٥- أولا – يراعى في إتخاذ التدابير النهائية أن تكون بالقدر الكافي لتفادي الضرر أو إزالته وبما يمّكن المنتجين المحليين من تكييف أوضاعهم مع المنتجات المستوردة ويضمن حماية مصالح جمهورية العراق.

ثانياً – لا يجوز أن يتجاوز مقدار ما يفرض من الرسوم الكمركية لمكافحة الإغراق أو الرسوم التعويضية هامش الإغراق المتمثل ويجوز أن يحدد بمقادير أقل إذا كانت كافية لإزالة الضررعلى أن يتم رد أي رسم كمركي أوتعويضي تم تحصيله إذا تجاوز هامش الإغراق أو مقدار الدعم الفعلي.

ثالثاً – لا يجوز أن يخضع المنتج المماثل المستورد ذاته لتدابير

مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية في الحالات التي تشكل إغراقا ودعم في آن واحد.

المادة -١٦- تطبق التدابير الوقائية على الواردات من المنتجات دون النظر الى مصدرها وتطبق تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية على المنتجات المستوردة والداخلة في الاستهلاك المحلي من المصادر التي ثبت أنها تقوم بالإغراق أو تتلقى الدعم.

المادة-١٧- إذا تم رفض إتخاذ التدابير فلا يجوز لمقدم الطلب أن يقدم طلبا آخر مستندا إلى الوقائع والأسباب نفسها الواردة في طلبه الأول قبل مضي (١٨٠) مئة وثمانين يوما من تأريخ صدور قرار الوزير أو مجلس الوزراء بالرفض حسب مقتضى الحال.

الفصل السادس

التدابير

المادة -١٨- يتخذ الوزير لمواجهة الممارسات الضارة التدابير الاتية:

أولاً- تدابير مكافحة الاغراق : وتتمثل بتحديد رسم كمركي يعادل هامش الإغراق ولا يزيد عنه إذا كان سعر تصدير المنتج المستورد إلى العراق أقل من قيمتة العادية.

ثانياً- التدابير التعويضية : وتتمثل بتحديد رسوم تعويضية تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد إلى جمهورية العراق إذا كان هذا الدعم قابلاً للمعالجة وفق احكام هذا القانون .

ثالثاً- التدابير الوقائية : وهي الإجراءات التي تفرض بعد إنتهاء التحقيقات لمواجهة الزيادة غير المبررة في الواردات سواء اكانت هذه الزيادة بصورة مطلقة مقارنة بسنوات سابقة أم نسبيا مقارنة بالإنتاج المحلي وتحدد هذه الاجراءات بتعليمات يصدرها الوزير.

الفصل السابع

احكام عامة وختامية

المادة – ١٩- أولاً – تمسك الدائرة لاغراض هذا القانون السجلات الأتية :

أ- سجل الإغراق .
ب- سجل الدعم .
ج- سجل التزايد في الواردات .

ثانياً – تحدد البيانات التي تدون في السجلات المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة والوثائق التي تحفظ لدى الدائرة وكيفية الإطلاع عليها بتعليمات يصدرها الوزير.

المادة -٢٠- أولاً – يحضر إفشاء المعلومات السرية التي تطلع عليها الوزارة أو الدائرة أو جهة رسمية في سياق قيامها بمهامها لتطبيق أحكام هذا القانون .

ثانياً – مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد يعاقب كل من خالف أحكام البند (أولاً) من هذه المادة بغرامة لاتقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار ولايزيد عن (٢٠٠٠٠٠٠٠) عشرين مليون دينار .

المادة -٢١- يصدر الوزير تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة – ٢٢- ينفذ هذا القانون من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الأسباب الموجبة

إنسجاماً مع المتغيرات الجديدة التي طرأت على الأقتصاد العراقي وفتح الأسواق أمام التجارة العالمية ولغرض بناء صناعة وطنية ولتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق الأسواق بالمنتجات أو الزيادات غير المبررة في الواردات أو المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة الى جمهورية العراق بما يؤدي الى فقدان شروط المنافسة العادلة ولغرض إتخاذ التدابير المناسبة لحماية المنتجات العراقية والمنتجين المحليين . شرع هذا القانون.

ورقة بحثية
اثر تحوير الأغذية وراثياً على الأمن الغذائي

د. بلقيس فاضل هادي الشمري
هندسة وراثية و تقنيات احيائية\جامعة بغدد/ كلية الطب البيطري

المشكلة التي تعالجها الورقة :

تغيرت العادات الغذائية للمستهلكين، بتغير المجتمع وارتفاع نسبة الطلب على المواد الغذائية ، ما دعا إلى البحث عن طرق إنتاج جديدة تكون لها مردودية أكبر كالمنتجات المعدلة وراثياً، والتي تدوم لفترة أطول دون أن تتعرض للتلف كمثيلتها الطبيعية ، إلا أن هذه المنتجات بالرغم من مميزاتها الكثيرة تبقى غير صحية، وتتسبب في الكثير من الأمراض المزمنة، وقد لجأت الكثير من الدول لمنع الأغذية المعدلة وراثياً، وذلك لما لها من أضرار ومخاطر على الصحة العامة والبيئة، كما يمكن لهذه المواد أن تكون سبباً في ظهور سرطانات أغلبها سرطان القولون والمعدة ، وأمراض الدماغ وخلايا الدماغ ، التي ينتج عنها الزهايمر والباركنسون والأمراض الكثيرة، التي أصبحت منتشرة في الآونة الأخيرة، والتي تكون نتيجة لما استهلكه الشخص قبل عشر سنوات.

هدف الورقة :

تسليط الضوء على ايجابيات و سلبيات نتائج استخدام تقنيات التحوير الجيني في الأغذية النباتية و الحيوانية على صحة الإنسان و البيئة بشكل عام، و الاستعانة بالبحوث والدراسات التي من شانها أن تعطي للعاملين في تشكيلات وزارة التجارة ولاسيما شركات الغذاء (تجارة المواد الغذائية و تصنيع الحبوب و تجارة الحبوب) معلومات وبيانات يمكن الاستدلال من خلالها على أهمية مراعاة موضوعة التحوير الجيني عند إبرام العقود مع الشركات المجهزة لمفردات البطاقة التموينية مما يعزز من مبدأ سلامة الأغذية وجودتها.

ان تعريف الغذاء من الناحة البايلوجية هو : كل مادة غذائية سليمة من الناحية الفيزيائية والكيمائية كأساس للطاقة التي يحتاجها الانسان للنمو وللحركة ، فالغذاء يشكل مصدرا مهما لتزويد الجسم بالعناصر الغذائية الضرورية لنمو وتجديد الخلايا مثل الكاربوهدرات والبروتين والدهون والفيتامينات والمعادن .

أما من الناحية الاجتماعية فان تواجد الطعام يساعد على الاستقرار العام للمجتمع فاستقرار الأمن الغذائي للأسر وترابطها يعني استقرار المجتمع ، إذ إن النقص الغذائي يؤدي إلى المجاعات ، والذي بدوره يقود الى الاضطرابات والثورات الشعبية مما يهدد استقرار المجتمع.

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن الغذائي ومقوماته وأساليب تحقيقه وتبعاً لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي ركز عليها كل تعريف، هنالك من عرف الأمن الغذائي (Food Security): بأنه مصطلح يشير إلى اقتراب أفراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه لنشاطاتهم الإنتاجية والحياتية.

أما منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة ماديا واقتصاديا للجميع .

إلا أن التعريف الأكثر تداولاً هو «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

إن تزايد سكان الكرة الأرضية وازدياد حاجياتهم للغذاء في ظل تقلص الموارد الطبيعية الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية نتيجة التدهور والتلوث الناجم عن الاستغلال المفرط لها، أدى إلى استخدام التكنولوجيا لسد الفجوة الغذائية، و يقصد بهذا المصطلح «الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي » ، أي تعني الفرق بين ما تستطيع إنتاجه من السلع الغذائية وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان.

برزت تقنيات الهندسة الوراثية في نهاية القرن الماضي لتعتمد التعديل الوراثي (الجيني) كحل لعدد من المشكلات المتعلقة بمستويات إنتاج النبات ومقاومة الآفات والتكيف مع البيئات المختلف .

الأغذيه المعدلة وراثيا هي الأطعمة التي تم انتاجها من الكائنات (الحيوانية والنباتية) المعدلة وراثيا والتي تم ادخال بعض التغييرات الى الحامض النووي DNA للكائنات المعدلة وراثيا عن طريق الهندسة الوراثية وتسمى المحاصيل المعدلة (Genetic Modified Organism GMO-).

المحصول المعدل وراثيًا هو نبات تم فيه إدخال جين واحد أو أكثر بشكل مصطنع بدلاً من النبات الذي يكتسبها في ظل ظروف طبيعية للتكاثر الخلطي أو إعادة التركيب الطبيعي. قد يكون تسلسل الجين المُدخل ، المعروف باسم الجين المحور ، من نفس النوع ، وأنواع مختلفة في نفس المملكة أو حتى من مملكة مختلفة (على سبيل المثال Bacillus thuringiensis المعدلة وراثيًا مما يؤدي إلى تغيير في الخصائص الوراثية للنبات لغرض الحصول على ما يأتي :-

- محاصيل اكثر مقاومة للأمراض والحشرات والأوبئة وبالتالي الحد من استخدام المبيدات وزيادة الإنتاجية وتحسين النوعية .
- تعديل صفات الثمار بحيث تصبح أكثر قدرة على تحمل عمليات النقل والتخزين.
- تعديل صفات النبات ليناسب الأساليب الزراعية الحديثة أو جعله أكثر تحملا للظروف البيئية الصعبة مثل الملوحة والجفاف والصقيع.
- إزالة بعض الصفات غير المرغوب فيها من بعض المحاصيل.
- تحسين القيمة الغذائية للمحاصيل والثمار.
- جعل المحاصيل مقاومة لمبيدات الأعشاب.
- زيادة حجم (محصول) الفاكهة أو الحبوب و زيادة معدلات ارتفاع النباتات (أطول أو أقصر).

يختلف الغذاء المعدل وراثياً عن الغذاء الطبيعي في إضافة جينات من أنواع أخرى من النباتات اوالحيوانات او البكتريا. هذه العملية غالبًا ما تتم عن طريق إقحام المورث (الجين المرغوب والحامل للصفة المطلوبة مثل صفة مقاومة الملوحة بالارض او الجين المسؤول عن مقاومة الحشرات) إلى خلايا النبات المراد تحويره وراثيا ، بحيث يتم دمج الجين المرغوب في كروموسومات الكائن الحي (النبات) وستورثها الأجيال اللاحقة بشكل ثابت. يميز هذا الميراث المستقر التحول عن التعبير العابر ، حيث يتم

إدخال المادة الجينية في الخلية ، ولكن لا يلزم دمجها في جينوم الكائن الحي. وبهذه الطريقة تُظهر المادة الجينية استقرارًا قصير العمر في خلايا النبات المتلقية ، مثال على ذلك:-

محصول القمح :

هو واحد من المواد الغذائية الرئيسة في العالم ، قام علماء الهندسة الوراثية بالشروع لاعداد تجارب مختبرية لغرض هندسة محصول القمح وراثيا لانتاج دقيقا مدعما بالحديد الإضافي، ويحتمل أن يحقق فوائد صحية للمرضى المصابين بفقر الدم علما انه اغلب محاولات التكاثر التقليدية لإنتاج قمح عالي الحديد قد باءت بالفشل، لذلك استخدم العلماء بحوث الهندسة الوراثية والتحرير الجيني لزيادة مستويات هذه المغذيات الدقيقة المهمة داخل خلايا النبات. و قد تم نقل أحد تلك الجينات وجعله نشطا في السويداء، وهو الجزء النشوي الرئيس من حبة القمح الذي ينتج الدقيق الأبيض لصنع الخبز، ولكنه يحتوي على نسبة منخفضة من الحديد، اذ يحتوي دقيق القمح الكامل الذي يستخدم أجزاء من نخالة القمح وجنينه (قلب حبة القمح) من الحبوب الكاملة على مزيد من الحديد لكنه لا يمتص جميعه في الجسم. وبإنتاج دقيق أبيض عالي الحديد يمكننا الوصول إلى مزيد من الأشخاص وإحداث أكبر تأثير في الصحة العامة لتعزيز مستويات الحديد في الغذاء اليومي يمكن أن يساعد ما يقدر بنحو مليار شخص يعانون من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد في جميع أنحاء العالم.

محصول القطن :

أثناء نمو نبات القطن Insect-resistant cotton المحور وراثيا بادخال جين Cry١Ac gene المعزول من بكتريا Bacillus thuringiensis (Bt) لهذا الجين القدرة على انتاج بروتين يسمى δendotoxins وهو بروتين سام يقتل الحشرات التي تتغذى على النبات دون الاضرار بالنبات نفسه او الانسان، وذلك عن طريق تحول هذا البروتين داخل الجهاز الهظمي ليرقات الحشرات الى بروتين بلوري crystal proteins يقتل اليرقات الضارة للنبات و يقلل بدرجة كبيرة من عدد رش المبيدات ، مما يقلل من تعرض العمال والبيئة للمبيدات الحشرية الكيميائية ويقلل من استخدام الطاقة ، اذ تعد الولايات المتحدة، البرازيل، الأرجنتين، الهند، كندا والصين من الدول الرائدة في زراعة المحاصيل المعدلة وراثياً.

ان استخدام التكنولوجيا الحديثة المتمثلة بانتاج المحاصيل المحورة وراثيا او عن طريق استخدام البذور المحسنة وراثيا و التي تخضع لشروط التحوير الوراثي ظمن مواصفات عالمية.

احد مشاكل او تحديات تحقيق الامن الغذائي هي مشكلة عدم استخدام الحزمة التكنولوجية ، يقصد بالحزمة التكنولوجية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي ،اذ يعتبراستخدام البذور او المحاصيل المحسنة وراثيا، احد مرتكزات تحقيق الامن الغذائي في اغلب بلدان العالم و ذلك لدعم الناتج المحلي و تقليل الفجوة الغذائية لمواجهة مشاكل الفقر والمجاعة. مثال للتحوير الوراثي المستخدم على نبات الارز اذ تم استهداف هذا النبات لغرض تطويره من خلال زيادة القيمة الغذائية عن طريق نقل مورث (جين) من البزيلاء و ذلك لانتاج ارز معدل

الكشف عن الأغذية المُعدّلة وراثياً

هناك العديد من الأشخاص الذين لا يستطيعون تمييز المواد او المحاصيل الزراعية المعدلة جينياً، لذا فان الفواكه والخضار التي نبتت بالطريقة الاعتيادية (حقنت بالمواد الكيميائية) تكون لديها ملصقات تحتوي رموز تتكون من ٤ أرقام، أما الفواكه والخضار العضوية فلديها ملصقات تحتوي على رموز تتكون من ٥ أرقام، تبدأ بالرقم ٩، أما الفواكه والخضار التي عدلت جينياً فلديها ملصقات تحتوي على رموز تتكون من ٥ أرقام تبدأ بالرقم ٨، وهذه المعلومات مهمة جداً حيث أن ٨٠٪ من الأطعمة المصنعة في الولايات المتحدة تكون معدلة جينياً ، اما في الدول الأوروبية فقد تم حظر المنتجات والأطعمة المعدلة وراثياً مثل أستراليا، فرنسا، ألمانيا، اليونان وغيرها.

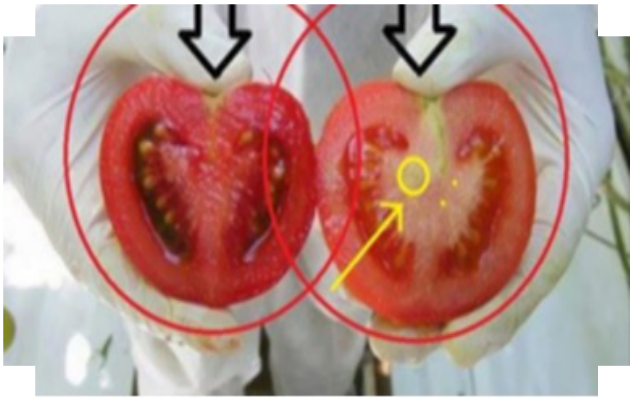

ويمكن الكشف عن التحوير الوراثي وتحديد كميته باستخدام احد تقنيات الهندسة الوراثية مثل تفاعل البلمرة المتسلسل الكمي اللحظيquantitative real time polymerase chain reaction (qPCR)، و الذي يكشف احتواء عدد من السلع الغذائية الطازجة والمصنعة على التحوير الوراثي ، اذ يركز بشكل أساسي على تحليل العينات الغذائية على المستوى الجزيئي لكشف التحوير الوراثي فيها، باستخدام طرق مختلفة لعزل الحمض النووي DNA عن طريق استخدام بادئات معينة (Primers) .

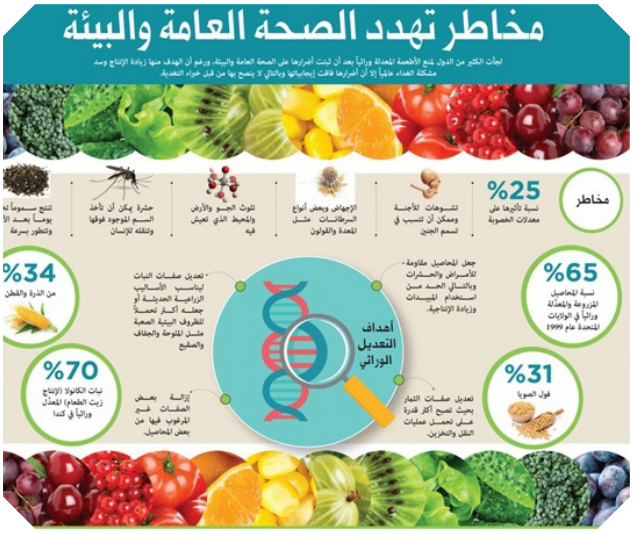

تعد الأغذية المعدلة وراثياً من المواضيع الساخنة التي تضاربت الآراء حولها ما بين مؤيد ومعارض، نظرا لقلة الابحاث المتعلقة بسلبياتها على صحة المستهلك والبيئة، فمن الممكن ان تؤدى تقنيات التحوير الوراثى الى حدوث طفرات غير متوقعة فى الكائن المحور وراثيا قد تؤدي الى استحداث مستويات جديدة وعالية من السموم فى الغذاء او استحداث حالات من الحساسية غير

المعروفة ولا يمكن التنبؤ بها عند تناول مثل هذه الأغذية او يمكن للطيور والحشرات والرياح نقل البذور او غبار الطلع للنباتات المعدلة وراثيا الى الحقول المجاورة مما قد يسبب حدوث تلوث جيني، اذ أن الأغذية المعدلة وراثيا لم تخضع جميعها بعد لدراسات وتجارب تبين أثرها على صحة الإنسان وعلى البيئة على المدى البعيد! وإن كانت تمثل جانبا من الحل لأزمة الامن الغذائي في العالم فإن ذلك لا ينبغي أن يكون بغضّ النظر عن مخاطرها الصحية إن ثبتت. فمعالجة مشكلة اقتصادية لا يجب أن يكون على حساب صحة الانسان.

النتائج التي توصلت إليها الورقة :

١- إنشاء مختبرات متخصصة في وزارة التجارة للكشف عن الأغذية المعدلة وراثياً، و أن طاقم المختبرات يتلقى تدريباً متقدماً في مجال الكشف عن التحوير الوراثي في العينات الغذائية عن طريق إنشاء تعاون بحثي مع جهات بحثية معروفة في جامعة بغداد بلاتصال مع منصة الأغذية المحورة وراثياً لدى منظمة الأغذية والزراعة (فاو FAO).

٢-دراسة امكانية التنسيق بين وزارة التجارة مع وزارة الزراعة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط لتزويدها بمواصفات حبوب الحنطة والرز وبذور عباد الشمس الطبيعية (الغير محورة وراثيا) المعتمدة دولياً.

٤-التنسيق مع منسقيه منظمة التجارة العالمية لرفد شركات الغذاء الثلاثة في وزارة التجارة بالاشعارات الخاصة بالدول الأعضاء حول حظر بعض الأغذية و المحاصيل الصناعية و الزراعية المحورة وراثيا و تحديد النسب المقبولة عالميا للتحوير الجيني فيها .

٥- نتائج هذه الدراسة توصي إلى أهمية الحاجة إلى سن تشريعات وقوانين صارمة على تصريح دخول الأغذية المحورة وراثياً، ووضع ملصقات تشير إلى احتواء السلعة الغذائية على التحوير الوراثي من عدمه، حفاظاً على حرية المستهلك في اختيار غذائه.
ان الإعلام الاقتصادي، الذي يستطيع أن يقدم رسالة هادفة ويخدم الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية، هو الذي يستقطب شريحة مهمة من المجتمع وهو الذي سيبقى ويستمر ويحقق

شراكة الاعلام والاقتصاد

د. أيسر خليل ابراهيم
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة العراقية

الأهداف الاستراتيجية في دعم الاقتصاد الوطني وتطوير عمل المؤسسات الإنتاجية والمالية والمصرفية، لذلك يجب أن تعمل الجهات المعنية على اعتماد استراتيجية جديدة للإعلام الاقتصادي تستند إلى ما يأتي:

١. الإعلام الاقتصادي مصدر موثوق للتعريف بالنشاط الاقتصادي

ويتحقق ذلك عن طريق نشر الأخبار والآراء والتحليلات وتفسير المصطلحات الاقتصادية المعقدة ونشر المعلومات التي تشتمل على الحقائق والأرقام والإحصائيات والدراسات والأبحاث.

٢. الإعلام الاقتصادي يهدف إلى نشر ثقافة الاصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة

يجب أن يتولى الإعلام الاقتصادي المشاركة الايجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي وبرامج إعادة الإعمار عبر تقديم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد والتعريف بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية والتنموية والطاقات المتاحة وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثماري بشتى مجالاته وصوره.

٣. الإعلام الاقتصادي يساهم في صناعة القرارات الاقتصادية

يتطلب من الإعلام الاقتصادي القيام بتحسين المناخ الاقتصادي وتوسيع دائرة المشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي، وتحسين درجة الشفافية وقبول الانتقاد، وإبراز فلسفة التنمية وتوجهاتها، واستخدام أدوات البحث العلمي لزيادة القدرات الإعلامية على التحليل والاستقراء، والمهنية والمصداقية.

٤. الإعلام الاقتصادي يوجه سلوك المواطنين نحو أهداف التنمية الاقتصادية

ويتم ذلك بتحويل الصحف ووسائل الإعلام الأخرى إلى مواقع لعرض نتائج الدراسات العلمية الاقتصادية، ومنابر لتبادل الأفكار والآراء الاقتصادية والمعالجات الواقعية لقضايا وهموم التنمية، عبر حضورها بقوة في الفعاليات الاقتصادية وتواصلها مع الحركة الأكاديمية في هذا المجال، واختيار

المعلومات والموضوعات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل مع الوسائل الإعلامية في مجال الإعلام الاقتصادي.

٥. تحليل عناصر القوة والضعف في الاقتصاد

يجب أن يقوم الإعلام الاقتصادي بالتعريف والتحليل لعناصر القوة والضعف في الاقتصاد العراقي، وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من أدوات السوق والتخطيط الاقتصادي في عملية التنويع والتغيرات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية على إجراء عملية التصحيح للهيكل الإنتاجي.

ما لا شك فيه ان الاعلام يؤدي دورا رئيسيا في تقدم الاقتصاد العالمي وهذا ما يحقق التنمية المستدامة, ومن هذا المنطلق عقد مؤتمر تحت عنوان"دور الإعلام في تنمية الاقتصاد العربي" لمجابهة التحديات الواقعة على المنطقة وتعزيز شراكة الاعلام والاقتصاد, اذ لم يعد عالم المال والاعمال يحكم الاقتصاد وانما المهيمن هو عالم الاعلام.

شهدت المنطقة خلال العقد الاخير العديد من الازمات السياسية التي انعكست بشكل كبير على اقتصاديات دول المنطقة ما ادى الى تردي نمو الاقتصاد. ولو اخذنا (العراق) نموذجا لرأينا انه نتيجة التحديات الذي يواجهه تدمرت البنية التحتية واصبح اقتصاده احادي الجانب يعتمد على سوق النفط, ويعاني مشاكل عديدة ما تسبب في عرقلة العملية التنموية, وهذ دليل على ان الحروب التي مر بها العراق هدفها استنزاف الاقتصاد العربي, وهنا ياتي دور الاعلام باعتباره السلطة الرابعة ليؤثر على عملية صنع القرار بكل اشكاله والتعريف بالتحديات التي تواجه عملية التنمية وبخاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي كما العمل على تحديد عناصر القوة والضعف ووضع استراتيجيات تنموية شاملة تخاطب الرأي العام بهدف إقناعه بالمشاركة الايجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي.

ولو تطلعنا الى ثورة الاتصالات والاعلام الاجتماعي نجد انها اصبحت احد ابرز مظاهر الاعلام الجديد الذي انتجته وساعدت على ظهوره شبكة الانترنت, فهذا الاعلام اسهم في تطور الاقتصاد الالكتروني وزيادة التجارة البينية عن طريق وسائل الاعلام الاجتماعية .

يعتمد العالم في تطور اقتصاده على قدر الصورة الإعلامية التي تتشكل في أذهان المجتمعات، وهذا ما يعكس أهمية الإعلام والاقتصاد, ولبناء اعلام اقتصادي تنموي صالح يجب العمل نشر ثقافة التنمية بين المجتمعات, ووجود استراتيجية مهنية واضحة تقوم على اسس البحث العلمي لتحليل والاستقراء وتدفق المعلومات بشفافية واضحة

ما بين التفعيل والتعطيل ... قانون صندوق دعم التصدير

قتيبة مولود عطا
وزارة التجارة / صندوق دعم التصدير

تعد الصادرات مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي ومحركاً له , نظراً لما تحتله من اهمية بالغة في التجارة الخارجية كونها تؤدي دوراً مهماً بمجال التنافسية في الاسواق العالمية حيث اصبحت تنمية الصادرات لدى اغلب بلدان العالم مسألة ضرورية جداً ، مما دعا رجال الاقتصاد للبحث في السياسات المشجعة للصادرات و وضعوا الآليات الداعمة لها ، والتي تضمنت مزيجا من السياسات (المالية و النقدية و التجارية و الإنتاجية و التمويلية) , لذا أولت أغلب البلدان المختلفة اهمية استثنائية للصادرات بصفتها احد مصادر الدخل الوطني المهمة وأنشأت العديد من صناديق الدعم في كافة المجالات كونها اصبحت ضرورة ملحة.

وفي بلدنا العراق وتحديداً في عام ١٩٦٩ وإيماناً بأهمية دعم الصادرات تم إنشاء صندوق دعم التصدير الذي يعتبر من ادوات التجارة الخارجية المهمة واحدى وسائل التشجيعية للصادرات والذي يهدف الى تنمية الصادرات الوطنية ، فضلا عن مهامه الاساسية في تقديم المعونة المالية للمنتجات العراقية المصدرة التي تحتاج الى الدعم بغية اتاحة المجال لها للوصول الى الاسواق الخارجية والتنافس مع السلع الاجنبية المثيلة وكذلك تقديم الدعم المالي للمؤسسات الرسمية التي تختص بأعمال التصدير وتقوم بفعاليات تخدم اغراضها كونه أحد مصادر التمويل .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال التركيز على ضرورة تفعيل العمل بمصادر تمويل الصندوق المالية كافة والمحددة بقانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل لما له من أثر في تقديم المعونة المالية الى السلع والمنتجات المصدرة التي تحتاج الى الدعم والذي بدوره ينعكس على تشجيع الصادرات نظراً لما تلعبه الصادرات من دور في رفع نسب الانتاج المحلي وتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية لاسيما في ظل التطورات المحلية والدولية التي يمر بها العالم , إذ تعد تنمية الصادرات من بين الاهداف الاقتصادية المهمة كونها تساهم في زيادة الإنتاج المحلي والتشغيل وتوفير النقد

الاجنبي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات .

مشكلة البحث

تكمن مشاكل البحث بالاتي :-

١- إن أغلب فقرات قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل والخاصة بمصادر تمويل الصندوق معطلة ولم تدخل حيز التنفيذ على الرغم من ان القانون المذكور قد نص عليها واعتبرها احدى مصادر تمويله واقتصار الامر على تفعيل مصدر واحد فقط الا وهو الرسم المفروض على اجازات الاستيراد علماً ان قانون صندوق دعم التصدير موضوع البحث قد حدد في المادة (٦) منه على عدد من مصادر لتمويل الصندوق .

٢-عدم اصدار بيان يحدد فيه الجهات التي تدفع اليها الاعانة (الدعم) عملاً بالفقرة (أ) من المادة (التاسعة) من قانون صندوق دعم التصدير المشار اليه اعلاه .

٣- ان الرسم المفروض في الوقت الحاضر على اجازات الاستيراد بنسبة (٠,٥٪) من مبلغ اجازة الاستيراد يعتبر منخفض مقارنة بالحد الاعلى للنسبة المسموح بها بموجب قانون صندوق دعم التصدير والبالغة (٥٪) لا سيما في ظل قيام الصندوق بتقديم الدعم المالي والقروض الميسرة الى الشركات والمستثمرين العراقيين .

هدف البحث

يتحدد نطاق بحثنا في التعرف على مواد وفقرات و آليات عمل صندوق دعم التصدير وفقاً لما محدد بقانونه رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل والعمل بها وتفعيلها وادخالها حيز التنفيذ في ظل قيام الصندوق بتقديم الدعم والمعونة الى الشركات والمستثمرين العراقيين , كما سيتم التعرف على أثار التمويل والدعم المالي المقدم من قبل صناديق دعم التصدير على الصادرات فضلاً عن تجارب بعض دول العالم في مجال تمويل ودعم الصادرات من قبل صناديق الدعم.

هيكلية البحث

ينقسم البحث الى فصلين : تناول الفصل الأول منه على نشأت صندوق دعم التصدير واهدافه ومصادر تمويله ، أما الفصل فسيتم معرفة أثار دعم الصادرات على النمو الاقتصادي بالإضافة الى تجارب بعض البلدان التي قامت بدعم صادراتها من خلال صناديق الدعم.

الفصل الأول

صندوق دعم التصدير نشأته واهدافه ومصادر تمويله

تعالت الدعوات المنادية بضرورة إعادة الحياة الى صندوق دعم التصدير العراقي , والذي تم تأسيسه في عام ١٩٦٩ لدعم الصادرات العراقية , ونتيجة لفرض الحصار الاقتصادي على العراق في عام ١٩٩٠ فقد جمد العمل به , ولأهمية هذه المؤسسة في دعم المنتجات المحلية القابلة للتصدير والدور الكبير التي توليه الحكومة للمساهمة والنهوض بالتنمية الاقتصادية لجميع قطاعات الدولة فقد تم وضع خارطة طريق لإعادة العمل به وشكلت لجنة لإدارة هذا الصندوق الحيوي برئاسة مدير عام من وزارة التجارة وأعضاء بدرجة مدير عام من وزارات المالية والصناعة والمعادن والزراعة و التجارة , حيث اجريت عدة اجتماعات لبحث ودراسة ومناقشة المواضيع والمحاور الرئيسية الخاصة بإعادة تفعيله متخطين كل العقبات التي واجهتها ليتوج بقرار مجلس الوزراء بشأن اعادة عمل صندوق دعم التصدير.

وسوف يتناول هذا الفصل مبحثين وكما مبين في أدناه :-

المبحث الاول

نشأت واهداف صندوق دعم التصدير

نشأت صندوق دعم التصدير

نظراً لأهمية الصادرات ودورها في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في جميع البلدان ، لم يتوانى العراق عن العمل لإيجاد الوسائل اللازمة لتنمية صادراته ، ومن بين

تلك الوسائل أنشاء صندوق دعم التصدير في العراق بموجب القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ كجهة حكومية ذات شخصية معنوية مستقلة مرتبطة بوزارة التجارة وقد توقف عن العمل في عام ١٩٩٠ بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق.

أهداف وغرض صندوق دعم التصدير

حددت المادة الثانية من القانون رقم (٦(لسنة ١٩٦٩ المعدل أهداف صندوق دعـم التـصدير من خلال (تقديم المعونة المالية للمنتجات العراقية المصدرة التي تحتاج الى دعم بغية إتاحة المجـال لهـا لـدخول الاسواق الخارجية بقوة تنافسية أمام السلع الاجنبية ، وكذلك تقديم المعونة المالية للمؤسـسات و المنشآت الرسمية التي تختص بأعمال التصدير وتقوم بفعاليات تخدم أغراضه).

وقد تم تحديد نشاطات الصندوق بصورة أكثر وضوحاً بعد استئناف العمل به في اواخر عام ٢٠١٧ بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء على ذلك وعلى النحو الاتي :-

حدد صندوق دعم التصدير نوع السلع و مقدار الاعانة (الدعم) المقدمة للمنتجات العراقية المصدرة و المشمولة بها طبقاً للنسب المحددة في ادناه , بعد ان تم استحصال الموافقات الاصولية بشأنها :-

نوع السلع	نسبة الدعم (%)	الملاحظات
المواد المصنعة	١٥	يكون مقدار الدعم نسبة الى قيمة المنتجات المصدرة
المواد نصف مصنعة	١٠	
المواد الزراعية	١٠	
المواد الخام	٥	

كما حدد صندوق دعم التصدير عدد من الوثائق والمستندات والتعليمات المطلوب تقديمها من قبل المصدرين كي يتم اعتمادها لصرف مبالغ الدعم والمبينة تفاصيلها أدناه :-

اولاً: طلب من الجهة الراغبة في منح الدعم اليها تبين فيها تفاصيل الكميات المصدرة.

ثانياً: إجازة تصدير السلع صادرة من الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية حصراً.

ثالثاً: تصريحه جمركية من احد المنافذ الحدودية تؤيد خروج البضاعة.

رابعاً: حوالة او اعتماد مستندي معززة بتأييد البنك المركزي العراقي بدخول المبلغ بالدولار في حساب الجهة المصدرة في احد المصارف العاملة في العراق .

خامساً: تكون مدة تقديم طلب التعويض خلال سنة وستة أشهر من تاريخ صدور اجازة التصدير.

سادساً: شهادة المنشأ العراقية بالمادة المصدرة صادرة من الجهات المختصة .

كما وقام صندوق دعم التصدير بالبدء في مطلع العام ٢٠٢٠ بمنح القروض الميسرة الى المستثمرين العراقيين في خطوة منه الى دعم وتشجيع وتأهيل المشاريع الصناعية والزراعية وفقاً للشروط والبيانات التالية :-

أولاً : طلب من الجهة الراغبة في منح القرض اليها تبين فيه مقدار القرض المطلوب .

ثانياً: تقديم دراسة جدوى اقتصادية متكاملة بالمشروع المراد منح القرض بموجبه.

ثالثاً: تقديم ضمانات كـ(عقارات أو أراضي أو مكائن) تغطي قيمة القرض المطلوب منحه.

ملاحظة : ان صندوق دعم التصدير يقوم بإعداد ضوابط لمنح القروض وهي في طور الانجاز وسيتم العمل بها حال اكمالها واستحصال الموافقات الاصولية بشأنها

المبحث الثاني
المصادر المالية لصندوق دعم التصدير

حددت المادة السادسة من قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل المصادر المالية للصندوق كما مبين ادناه على ان تودع أمواله في أحد المصارف المحلية:-

١- رسم يفرض على إجازات الاستيراد حسب المواد المستوردة على أن لا تزيد النسبة على (٥٪) خمسة من المائة من مبالغ الاعتمادات المفتوحة فعلاً أو السحوبات المستندية أو المبالغ المحولة لغرض الاستيراد بأية طريقة من طرق التأدية وللوزير بعد موافقة لجنة تنظيم التجارة (١) تحديد نسب هذا الرسم أو استثناء بعض المواد منه ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

٢-رسم يفرض على أسعار المنتجات المصدرة بنسبة لا تزيد

على (١٪) واحد من المائة من أسعارها ويجري تعيين هذه المنتجات ونسبة الرسم الذي يفرض عليها ببيان من الوزير(٢) ينشر في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣-رسم يفرض على المواد والمنتجات المحلية بنسبة لا تزيد على (٥٪) خمسة من المائة من سعر السوق ويجري تعيين هذه المواد والمنتجات ونسبة الرسم الذي يفرض عليها ببيان من الوزير وينشر في الجريدة الرسمية بعد موافقة مجلس الوزراء.

٤-الهبات والمنح والمساعدات التي تقدم للصندوق.

٥-ريع امواله.

٦- القروض.

الفصل الثاني
دعم الصادرات وأثارها على النمو الاقتصادي

تعد تنمية الصادرات من أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأغلب بلدان العالم في الوقت الراهن , حيث تزداد شراسة المنافسة بين الدول في مختلف الأسواق العالمية لتحقيق اعلى مستوياتها من الصادرات وذلك لما تلعبه الصادرات من دور كبير في تحسين اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كونها تعود بالفوائد الجمة للدولة ولقطاعاتها فضلاً عن زيادة الناتج الاجمالي لها , ولذلك ازدادت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بارتفاع نسبة ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي وقد احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانة العامل الحيوي المؤثر على النشاط الاقتصادي لما لها من آثار ايجابية على النمو الاقتصادي

وسوف يتناول هذا الفصل مبحثين وكما مبين في أدناه :-

المبحث الاول / أثار دعم وزيادة الصادرات على النمو الاقتصادي

تبرز أهمية زيادة حجم الصادرات من خلال أثرها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة , والتي نوجزها بالاتي :-

١- تقليل البطالة وخلق فرص عمل جديدة

تلعب الصادرات دور مهم في خفض نسبة البطالة والفقر وتجنب المجتمع الكثير من المشاكل الاجتماعية , وذلك من خلال زيادة حجم التوظيف والتشغيل لدى الشركات المصدرة مما يعني خلق فرص عمل جديدة تساعد على امتصاص البطالة وزيادة الايدي العاملة لتلبية احتياجات السوق الخارجية , ومن هنا فإن تنمية الصادرات تتطلب كادر وظيفي مؤهل للشركات المصدرة ومن جميع النواحي (المالية و التسويقية و الفنية و غيرها فضلاً عن الجانب اللوجستي) وهذا يتحقق من خلال توفر التوظيف والتشغيل لدى الشركات المصدرة , فقد أشارت احدى الدراسات التي أعدتها جامعة ستانفورد إن كل (١) مليون دولار من الصادرات يخلق (٢٧٠) ألف فرصة عمل في الاقتصاد المصري.

٢- توفير النقد الاجنبي والمحافظة على سعر الصرف

تعتبر الصادرات الممول الوحيد للبلد ومصدر توفيره من العملات الأجنبية التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الاقتصادية وتلبية الطلب المحلي عليها , وقد عُرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات عملة اجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية والعكس صحيح , لذا فإن دور الصادرات سيكون حاسماً في المحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية , فإن قَلت الصادرات سوف تنخفض الايرادات بالعملة الاجنبية (عرض العملة الاجنبية) مما ينعكس سلباً على قدرة السلطات النقدية على المحافظة على سعر الصرف , وفي حالة زيادة الصادرات سوف ترتفع الايرادات بالعملة الاجنبية مما ينعكس إيجابياً على قدرة السلطات النقدية على المحافظة على استقرار سعر الصرف.

٣- زيادة تدفق رأس المال الاجنبي (الاستثمار الاجنبي المباشر)

يعتبر نمو قطاع التصدير عاملاً مهماً في زيادة تدفق رأس المال الاجنبي الى داخل البلد وذلك من خلال ظهور حوافز الاستثمارات جديدة محلية وأجنبية وتتاح الفرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة وتوسيع وخلق فرص استثمار في القطاعات الاكثر انتاجية لاسيما وان التعاملات الخارجية تتطلب توافر العملات الاجنبية حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية الى وجود علاقة تبادلية بينها وبين التصدير, فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنلوجيا الحديثة

والخبرة الإدارية وزيادة الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاج اليه الصادرات للنهوض بالصناعة المحلية , حيث يسمح تواجد رأس المال وتوفره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته , كما تساهم التكنلوجيا الحديثة في تطور المنتج وخفض التكاليف , اي إن الاستثمار يزيد الإنتاجية ويحسن من القدرة التنافسية للصناعات القائمة ويعمل على ربط المنتجين المحليين بالأسواق الخارجية.

كما تسهم الشركات متعددة الجنسية دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية , وهنالك اسباب ودوافع لدى الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات في البلدان النامية منها على سبيل المثال لا الحصر قيام كبرى شركات تصنيع السيارات (NISSAN , TOYOTA) اليابانيتين بفتح فروع لهما في دول كال(الهند , فيتنام , تايوان) ويلاحظ قبولا متزايدا على الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية التي تتبنى استراتيجية التوجه التصديري , وفي دراسة للبنك الدولي عن الصادرات إشارة واضحة إلى أهمية الصادرات بوصفها عاملا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعمة بنتائج البحوث التجريبية السابقة ومنها دراسة (John و(Sen اللذين وجدا أن التصنيع لغرض التصدير هو من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر , وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير (Export- Oriented)) , ويمكن لزيادة الصادرات أن تسهم وبنشاط وفعالية في تحسين عملية نقل التكنولوجيا و بالطرق المختلفة ، سواء عن طريق جلب المعرفة الفنية أو المعدات الرأسمالية

٤- زيادة الانتاج المحلي (زيادة الانتاجية)

ان زيادة وارتفاع معدلات الصادرات تؤدي الى زيادة الإنتاجية , فإن تشجيع الصادرات يعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية وهذا يؤدي بالتالي الي الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبيرة.

٥- زيادة الميزان التجاري وتحسين ميزان المدفوعات

يعتبر الميزان التجاري جزءاً من ميزان المدفوعات وكمؤشر لقوة الاقتصاد وهو سجل يسجل فيه الحقوق والديون بين البلد والعالم الخارجي وله اهمية في اعطاء صورة لهيكل البلد واستقراره والخلل فيه يعتبر مشكلة اساسية في زيادة الديون الخارجية وتراجع الاحتياطيات من العملات الاجنبية .

إن التغير في صافي الاصول الاجنبية يقيس تأثير معاملات البلد مع العالم الخارجي على الوضع النقدي من خلال ميزان المدفوعات ، فإذا تحققت زيادة في الصادرات من السلع والخدمات والتحويلات وتحركات رأس المال فإنها تؤدي الى زيادة الاصول الاجنبية للجهاز المصرفي ، والعكس صحيح في حالة زيادة الاستيرادات ، ولما كان التغير في الاصول الاجنبية يقيس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات فإن زيادة الصادرات سوف تجنب البلد العجز في ميزان المدفوعات والذي يصب في الدخل الإجمالي للدولة.

٦- تصريف الفوائض من الانتاج المحلي

تتمكن الدولة من خلال الصادرات من تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن ثم بالتكاليف .

٧- زيادة الدخل القومي (الدخل المكتسب) للبلد

تمثل الصادرات إحدى مكونات الناتج القومي ، ويبدو ذلك جلياً من خلال معادلة قياس إجمالي الناتج القومي وبحسب طريقة الانفاق الذي يساوي حاصل جمع إجمالي الاستهلاك وإجمالي الاستثمار زائداً صافي الصادرات من السلع والخدمات.

(GNP = C + IP + G + (X-M

GNP (إجمالي الناتج القومي)

C (الاستهلاك)

IP (إجمالي الاستثمار)

G (الإنفاق الحكومي)

(X-M) (الصادرات - الواردات)

وهذا يعني إن أجمالي الناتج القومي ((GNPيمثل مجموع الانفاق (الاستهلاك والاستثمار) زائداً صافي الفائض أو العجز المتحقق عن صادرات السلع والخدمات ، فإذا كان هناك فائضاً في الصادرات سينعكس في زيادة الناتج القومي الاجمالي بافتراض بقاء الاشياء الاخرى ثابتة.

فالصادرات تسهم من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل

القومي بصورة متضاعفة واكبر من الزيادة المباشرة فيها كما أن النمو السريع للصادرات يعجل من النمو الاقتصادي إذ أثبتت الدراسة التي اعدت في جامعة ستانفورد(٥) الى إن زيادة الصادرات بنسبة (١٪) تودي الى زيادة الدخل القومي بنسبة (٤٪).

مخطط يبين أثار دعم وزيادة الصادرات على النشاط الاقتصادي-

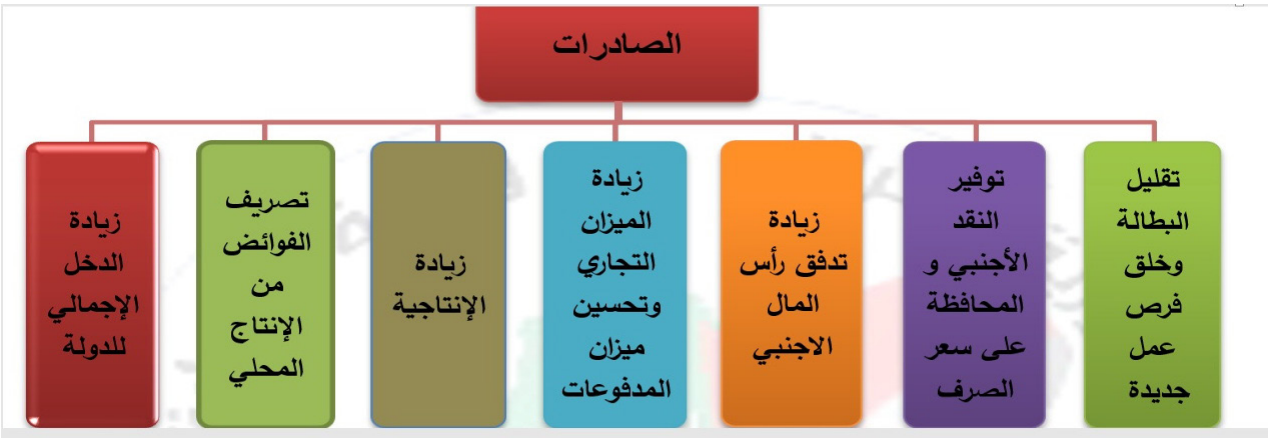

المبحث الثاني
تجارب بعض الدول التي نجحت في دعم صادراتها

تعتبر الأمثلة التطبيقية أسلوب تعليم متطور أكثر تشويقاً وصلة بالحياة الواقعية كون إن هذا الأسلوب يعكس التجارب الواقعية في التطبيق العملي بالإضافة إلى كونه منتج لدى الأفراد العاملين في المجالات كافة ولذلك سنستعرض الملامح العامة لتجارب بعض الدول التي نجحت في دعم صادراتها من خلال اشكال الدعم المتنوعة ومنها صناديق دعم الصادرات وكالاتي :-

١- تجربة البرازيل: اتبعت البرازيل مهمة تمويل وتشجيع الصادرات من خلال مرحلتين :-

أ-المرحلة الاولى : تمويل وتشجيع الصادرات قبل الشحن (التصدير) ، ويضطلع بتلك المهمة قسم متخصص في بنك البرازيل يدعى (كاسكس) ويتركز نشاط (كاسكس) على إدارة سياسات التصدير و الاستيراد بضمنها إصدار إجازات الاستيراد والتصدير و وضع اسبقيات الاستيرادات وتوفير قروض رؤوس الاموال التشغيلية للمصدرين البرازيليين بالعملة المحلية لمدة (٣٦٠) يوم وبمعدل فائدة تفضيلي يبلغ في العادة ثلثي معدل الفائدة السائد في البرازيل.

ب- المرحلة الثانية : تمويل وتشجيع الصادرات بعد الشحن والتي أنشئ لها مؤسسة مستقلة تدعى (فنكس) ونشاطها يتركز على شراء حوالات التصدير وتتحمل مخاطر تسديد مبلغ الصفقة من قبل المستوردين ، وتقوم بالدفع للمصدرين البرازيليين بالعملة المحلية مقابل عمولة معينة ، وتحول قيمة الصفقة بالعملة الاجنبية الى البنك المركزي ، وعملية منح الائتمانات للمصدرين تتم لفترات تتراوح بين (١٨٠) يوم الى (٨) سنوات حيث تتحدد المدة وفق نوعية السلعة المصدرة ، ويحدد مقدار حجم الائتمان بالاعتماد على نوع البضاعة حيث تمول (وعلى سبيل المثال) (١٠٠٪) من قيمة السلع الرأسمالية التي تكون فترة ائتمانها اقل من سنتين.

٢- تجربة كوريا الجنوبية: تم إنشاء مؤسسة حكومية لتمويل الصادرات سميت (ببنك التصدير والاستيراد الكوري) ، وتقوم هذه المؤسسة بتقديم الدعم من خلال الاتي :-

أ-تقديم قروض للمصدرين الكوريين لفترة تتراوح بين (٣-١٠)سنة وحسب نوعية البضاعة المصدرة.

ب- يشترط بنك التصدير والاستيراد الكوري في منحة للقروض أن يقوم المصدر الكوري بالتشاور معه من خلال

المراحل الاولى للمفاوضات مع المستوردين.

ت- على المصدر أن يقدم طلباً بالقرض مع معلومات محددة وبضمانات محددة ويغطي القرض (٧٠٪) من صافي كلفة العقد أو الصفقة.

ث- كما يقدم البنك قروض متوسطة الاجل للمشترين الاجانب للسلع الرأسمالية الكورية وفق عقود محددة ومن جانب اخر فالبنك يقدم تأمين ائتمانات التصدير كحماية المصدرين الكوريين ضد المخاطر التجارية والسياسية التي قد يتعرضون اليها.

٣- التجربة لمصرية: تعددت صور دعم الصادرات المصرية المتخذة من قبل الحكومة المصرية وأنشأت لهذا الغرض العديد من المؤسسات ، ابرزها:-

أ-صندوق تنمية الصادرات المصرية: انشأ هذا الصندوق عام ٢٠٠٢ ويختص في زيادة حجم التصدير وتوسيع مجالاته ورفع القدرة التنافسية للصادرات المصرية السلعية والخدمية والعمل على خفض اعباء التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي ، وله في سبيل تحقيق ذلك إتباع كافة الادوات والوسائل الممكنة ومن اهمها تقديم المساندة الى القطاعات ذات الميزة التنافسية بحيث تتعارض هذه المساندة مع القواعد العامة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وللصندوق موازنة مستقلة يتم التخصيص لها من اعتمادات الموازنة العامة وحصيلة رسم الصادرات، ويدير الصندوق مجلس ادارة يتألف من خمسة وزراء ، ومجلس الادارة هو السلطة المهيمنة على شؤون الصندوق، واهم اختصاصات مجلس الادارة الموافقة على برامج المساندة المقررة للقطاعات التصديرية المختلفة وفق دراسات تتضمن بيانات عن كل سلعة مطلوب تقديم الدعم لها ومبررات ذلك وحجم المساعدة وبيانات تتعلق بالشركة ذاتها الطالبة للدعم ، ومدة الدعم لا تتجاوز خمسة سنوات ، ويركز الصندوق في عمله على الشركات المصرية التي تتميز منتوجاتها بقدرة تنافسية وميزة نسبية (قطاعات صناعة الملابس الجاهزة ، غزل ونسيج ، صناعات غذائية ، أثاث ، رخام و كرانيت ، مفروشات منزلية ، صناعة تغذية للسيارات ،... وغيرها).

وحسب ما ورد في التقرير السنوي للبنك المصري لتنمية الصادرات لعام ٢٠٠٩ فقد بلغ عدد الشركات المستفيدة من دعم الصندوق للفترة من ٢٠٠٢ لغاية العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقدار (٤٠٢٠٦) (شركة ادى ذلك الى نمو الصادرات لهذه الشركات للفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بمقدار (٤٥٪) كما ادى الدعم الى خلق (٢١٦) الف فرصة عمل عام ٢٠٠٥ -٢٠٠٦ وبالتالي تحسن الوضع التنافسي للمنتجات المصرية ودخولها الى اسواق جديدة.

ب-البنك المصري لتنمية الصادرات: وهو شركة مساهمة مصرية أنشأت عام ٢٠٠٥ تابعة الى وزارة التجارة والصناعة المصرية يساهم فيه بنك الاستثمار المصري بنسبة (٤٠,٧٪) وبنك مصر(٢٣٪ و البنك الاهلي المصري بنسبة (١١,٤٪) أما مساهمة القطاع الخاص فهي (٢٤,٦٪). ويتركز دوره الاساس في تنمية الصادرات المصرية وتقديم الخدمات التمويلية للعمليات التصديرية والمشاريع وتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتقديم خدمات لضمان مخاطر الصادرات ، ويمنح البنك قروض ميسرة متوسطة الاجل تصل الى ثمانية سنوات بفترة سماح مقدارها سنتان . وقد قدم العديد من القروض الى العديد من القطاعات حيث استحوذ القطاع الصناعي على (٦٠٪) منها، (٨٪) الى القطاع الزراعي وبلغ حجم هذه القروض عام ٢٠٠٩ بحدود (٧,٩٦٦) مليون جنيه.

٤- التجربة الصينية : تعد التجربة الصينية حول تشجيع ودعم الصادرات مثالاً عملياً وتطبيقياً لمجمل إجراءات و وسائل تشجيع الصادرات التي تم ذكرها انفاً ، فهي لم تعتمد فقط على صندوق دعم الصادرات أو بنك تمويل الصادرات أو غيره بل اعتمدت على مجموعة متجانسة ومتكاملة من تلك الوسائل جميعاً وهذا ما سنجده واضحاً من خلال الاتي:-

أ-إن مفتاح تنمية الصادرات الصينية هو بناء استراتيجية التنمية من خلال التوجه التصديري بدلاً من سياسة احلال الواردات.

ب- إصلاح التجارة الخارجية من خلال التدرج في تقليل دور

الدولة مركزة على سلسلة من الاصلاحات من أهمها تقليل دور خطة التجارة المركزية التي كانت تقع مسؤولية تنفيذها على (١٢) شركة فقط .

ت- تنويع التجارة والتوجه نحو السوق.

ث- مركزية اسعار الصرف.

ج- إزالة احتكار شركات التجارة الخارجية الاثني عشر.

ح-إلغاء نظام الحصص.

خ- تغيرات في نظام الضرائب.

د-خفض مجموعات التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على الواردات.

ان تلك الاصلاحات جاءت متدرجة وابتدأت منذ عام ١٩٧٨ وكانت حصيلة هذه الاصلاحات وثمرتها أن توسعت التجارة الخارجية للصين من (١٠) مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ((٩٦٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ في حين بلغت الصادرات عام ١٩٩٠ (٦٢) مليار دولار وعام ١٩٩٥ بـ(١٤٦) مليار دولار. في حين تشير النشرة الاقتصادية الالكترونية في عددها (٥٩٣٦) الصادرة في ٢٠١٠/١/١١ على ان الإدارة الصينية للجمارك افادت ان قيمة صادراتها خلال عام ٢٠٠٩ بلغت (٢,١) تريليون دولار وهو يعني انها احتلت المركز الذي كانت تتمتع به ألمانيا أكبر دولة مصدرة في العالم لنفس العام حيث بلغت صادرات المانيا بـ(٨١٦) مليار دولار، وقد اتبعت الصين لبلوغ هذه الانجازات الآليات الآتية :-

-إنشاء مناطق جغرافية خاصة تتمتع باستقلالية من ناحية القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تكون أكثر انفتاحاً من القوانين في المركز بهدف تحقيق تنمية الصادرات ورفع حجمها و أقيامها وجذب الاستثمارات الاجنبية ، وهذه المناطق الجغرافية الاقتصادية كانت على ثلاثة انواع ، الاولى المناطق الاقتصادية الخاصة ، الثانية مناطق التنمية الاقتصادية والثالثة المناطق الحرة ، جميع هذه المناطق تعطي الحرية والاستقلالية في التعامل مع الاستثمارات الاجنبية والتجارة الخارجية وقوانين الضرائب و الأجور وتسريع الاندماج بين الصناعة والتجارة. اي انها مكنت الشركات الاجنبية الى الوصول الى الاسواق الصينية مقابل نقل التكنلوجيا والاساليب الحديثة في الإنتاج.

-سياسات استهداف رأس المال الاجنبي من خلال إحداث تغيرات وإصلاحات تشريعية لحماية الاستثمارات الاجنبية(منذ عام١٩٩١) أدت الى تحسين قوانين الاستثمار الاجنبي وبنية الاقتصاد المحلية. وقد أتبعت الحكومة الصينية سلسلة وحزمة من الحوافز لتحقيق ذلك منها حق التمليك بنسبة (١٠٠٪) حزمة من السياسات والحوافز الضريبية ، تبسيط إجراءات الموافقة والعمالة والأجور والتوظيف ، سياسة التسعير للمشاريع المشتركة ، عدم فرض قيود على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الإنتاجية ، وتبعاً لذلك ازداد حجم صادرات شركات الاستثمار الاجنبي من (١٩) مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى (٥٦٤) مليار دولار عام ٢٠٠٩ و ازدادت نسبة صادراتها الى إجمالي الصادرات الصينية من (٤٧,٩٪) الى (٥٨,٢٪) لنفس المدة.

- حزمة من الإجراءات استهدفت البنى الارتكازية للقطاع التصديري وهي :-

اولاً: قيام النظام المصرفي بتوفير قروض لتمويل الصادرات بالعملة المحلية والاجنبية.

ثانياً: ضمان إمدادات الطاقة والمواد الخام.

ثالثاً: إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية.

رابعاً: توسيع شبكات الجودة وضمان اعلى كفاءة إنتاجية من خلال نظم المكننة الحديثة و الاعتماد على البحث والتطوير لتحقيق ذلك ، مما يؤدي في النهاية الى رفع درجات المنافسة للسلع الصينية في الاسواق العالمية.

الاستنتاجات

تكمن اهمية الصادرات في اعتبارها رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد الوطني وتشكل مصدراً من مصادر الدخل القومي كونها تعود بالفوائد الجمة للدولة ولقطاعاتها وكما تم تبيانه في المبحث الاول من الفصل الثاني للبحث , ولذلك سعت وتسعى أغلب دول العالم مهما كانت امكانياتها إلى اتباع العديد من الوسائل والاجراءات التي

تؤدي الى تشجيع ودعم وزيادة وتطوير صادراتهـا ومن تلك الوسائل والاجراءات إنشاء تشكيلات مؤسسية تضطلع بمهمة دعم وتشجيع الصادرات ومن بينها صناديق دعم الصادرات التي أضحت ضرورة ملحة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة في العالم حالياً وإلغاء أنظمة الحماية لا سيما وإنها غيـر مخالفـة لأنظمة وقوانين منظمة التجارة العالمية.

وفي بلدنا الحبيب فقد جعل المشرع العراقي مصادر تمويل صندوق دعم التصدير المالية متعددة ومتنوعة وذلك لما يتمتع به صندوق دعم التصدير من اهمية في دعم الاقتصاد العراقي من خلال ما يمكن تقديمه من اعانات مالية الى المنتجات المحلية المصدرة لغرض منافسة مثيلاتها الاجنبية وبالتالي تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية ولكن يلاحظ إن أهم مصادر الموارد المالية للصندوق المحدد بالقانون لم تعد موجودة في الوقت الحاضر ومنحسرة على مصدر واحد فقط الا وهو الرسم المفروض على اجازات الاستيراد , فلا وجـود للرسوم المفروضة على المنتجات المصدرة وكذلك الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية فضلاً عن الهبات والمنح والمساعدات ، وبالتالي وإزاء الدور المطلـوب تحقيقه تصبح موارد الصندوق المالية عاجزة وناقصة ومعطلة بالمقارنة مع وسائله وادواته ومهامه المحددة بموجب قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

التوصيـات

نظراً لما يلعبه صندوق دعم التصدير من دورٍ مهمٍ سواء في الدعم أو اختيار الأنشطة الاقتصادية ذات الميزة النسبية والتنافسية ولغرض تعظيم الموارد المالية لهذا الصندوق وفقاً لما نص عليه قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل والتي قد جفت بسب تعطيل العمل ببعض مواد القانون المذكور أنفاً أو تعديلها يرى الباحث ان يتم اتخاذ الإجراءات الاتية :-

١- تفعيل العمل بالفقرتين (ب) و(ج) من المادة السادسة من قانون صندوق دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل (المنصوص عليهما في المبحث الثاني من الفصل الأول للبحث) لغرض تعظيم موارد الصندوق والذي ينعكس بالنتيجة لتقديم المعونة المالية للمنتجات العراقية المصدرة التي تحتاج إلى الدعم بغية النهوض بالواقع الاقتصادي وإتاحة المجال لها للوصول الى الأسواق الخارجية بقوة تنافسية أمام السلع الأجنبية المثلية مما يؤدي الى تنمية الصادرات الوطنية كونها احدى مصادر الدخل الوطني لا سيما في ظل قيام صندوق دعم التصدير بتقديم الدعم المالي والقروض الميسرة للشركات والمستثمرين .

٢-التنسيق مع الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية لغرض وضع ألية مناسبة لاستيفاء رسوم عن المنتجات المصدرة تبعاً لإجازات التصدير التي تصدرها الشركة اعلاه وفقاً لنسب محددة سلفاً تبعاً لكل منتج بعد استحصال الموافقات الأصولية بشأن ذلك .

٣-التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية منها على سبيل المثال لا الحصر وزارتي الصناعة والزراعة واتحاد الصناعات العراقية لغرض تحديد المواد والمنتجات المحلية , كي يتسنى لاحقاً تعيين تلك المواد والمنتجات وفرض نسبة الرسم عليها بعد استحصال الموافقات الأصولية بشأن ذلك عملاً بالفقرة (ج) من المادة السادسة من قانون دعم التصدير رقم (٦) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٤-إمكانية رفع نسبة الرسم المفروضة في الوقت الحاضر على اجازات الاستيراد وبما يتناسب والحد الأعلى المسموح به بموجب قانون صندوق دعم التصدير موضوع البحث البالغة (٥٪) من مبلغ إجازة الاستيراد وبخاصة وان صندوق دعم التصدير قام بتقديم الدعم المالي والقروض الميسرة الى الشركات والمستثمرين العراقيين.

٥-تفعيل مصادر التمويل الأخرى للصندوق كالمساعدات والهبات والمنح من خلال التنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية المختصة ذات العلاقة بغية تعظيم موارد الصندوق وانعكاس ذلك على تنشيط ودعم الصادرات العراقية .

٦-ضرورة وضع تعليمات أو ضوابط أو أليات عمل تحدد فيها الجهات التي تدفع اليها الاعانة وتحديد عدد المرات والفترة الزمنية التي يتم منح الدعم فيها الى الشركات المصدرة للمنتجات كي يتم فسح المجال لجميع الشركات التي لديها منتجات للوصول الى الأسواق العالمية .

٧- إعطاء دور أوسع لصندوق دعم التصدير من خلال تقديم أوجه الدعم الأخرى لتنمية وتشجيع الصادرات والمتمثلة في (السياسة الضريبة وتخفيض أسعار الصرف و إقامة المناطق الحرة و سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار وغيرها) وعدم اقتصار الامر على الدعم المالي فقط الذي يقدمه صندوق دعم التصدير .

تقييم نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية وفقا للمواصفة ٤٥٠٠١:٢٠١٨ (ISO)

قادسية هلال حاشوش/ الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية
صبا عيسى علوش / وزارة التجارة/ مكتب الوزير
حسين علي شغاتي/ الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

يمثل موضوع الصحة والسلامة المهنية حيزا كبيرا من اولويات المنظمات الرائدة في بيئة الاعمال لكونه احد المتطلبات الرئيسية لنجاحها وتأثيره على انتاجية العاملين وادائهم من خلال توفير متطلبات بيئة العمل المناسبة ان احد الاستجابات الدولية لمواجهة المشكلات التي ترافق التطور التكنلوجي والصناعي المتسارع لبيئة الاعمال يتمثل في اصدار المواصفة الدولية ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ والتي تهدف الى توفير اطار مناسب للسيطرة على المخاطر والحد من الاصابات وحوادث العمل وتحسين اداء العمل بعد ما ادركت المنظمات علاقة بيئة العمل الامنة والسليمة بالمنافسة . تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين متطلبات المواصفة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ وبين الواقع العلمي للشركة (قسم السيطرة النوعية) عينة البحث فيما يخص توفير وتنفيذ متطلبات المواصفة . ومن هذا المنطق فان البحث يهدف الى قياس الفجوة ما بين متطلبات المواصفة وبين واقع التطبيق العملي في الشركة عينة البحث . وللحصول على البيانات اجريت المقابلات مع مدير قسم السيطرة النوعية في الشركة عينة البحث والعاملين في القسم والاطلاع على السجلات وتم استخدام قائمة الفحص (Checklist) بغية الوصول الى النتائج المرجوة وكذلك تم استخدام عدد من وسائل التحليل الاحصائي واهمها الوسط الحسابي والاوزان والنسب المئوية والاشكال البيانية وتوضيح نتائج البحث والتحليل بان نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية مقارنة بمتطلبات المواصفة ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ وبجميع فقراتها الرئيسية والفرعية , بلغت النسبة مئوية لمدى المطابقة (٦٦,٨٪) وحجم فجوة (٣٣,٢٪) وهو يقترب من مطبق جزئي وموثق جزئي في تطبيق متطلبات المواصفة (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨).

المصطلحات الرئيسة للبحث: ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨, نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية.

المقدمة:

المنظمات الصناعية ليست بمنأى عن الحوادث ففي كل يوم تقع في المنظمات حوادث واصابات عمل لها اسباب متباينة, قد يؤدي بعضها الى عجز او عاهة او وفاه, كما قد يؤدي بعضها الى تلف الة وتوقفها عن العمل او تلف المواد الاولية او نصف المصنعة او المصنعة. ويقدر الخبراء ان شخصا واحدا في العالم يموت كل ٣ دقائق على اثر اصابة عمل او مرض مهني. وان ٤ اشخاص يصابون كل ثانية واحدة ولعل ذلك يفوق كثيرا ما تكبدته البشرية من خسائر في الارواح من الحروب, كما ان تكاليفها تقدر ببلايين الدولارات ان توفير بيئة عمل صحية امنة اصبح هدفا استراتيجيا تسعى جميع المنظمات الى تحقيقه لما له من انعكاسات على سلامة العاملين وحماية الممتلكات مما يؤدي الى تخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية على المنظمة ويخفف ايضا من الاثار النفسية والجسدية التي يتعرض لها العاملين, الامر ذاته الذي دفع الى الاهتمام بموضوع الصحة والسلامة المهنية على مستوى الدولة تمثل في عدة صور من اهمها سن القوانين والتشريعات التي تحرص على رفع مستوى الامان والسلامة داخل المنظمات تحتاج اي منظمة لان تكون صحية لتحقق اهدافها المحددة ككيان عضوي على قيد الحياة.

المبحث الاول/ منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

ان المهتمين بقضايا الصحة والسلامة المهنية يلاحضون ضعف او ندرة الاهتمام بهذا المجال المهم في المنظمات الصناعة, خاصة لانه يهتم بصحة وسلامة المورد البشري وعناصر الانتاج الاخرى وما يمثلة المورد البشري من اهمية في العملية الانتاجية وهذا الضعف في الاهتمام ادى الى اصابات وحوادث كثيرة في العمل ولما له من تأثير في انتاجية العاملين من خلال توفر بيئة العمل المناسبة وتحقيق ذلك يحصل عن طريق تطبيق مواصفة الصحة والسلامة المهنية (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨) التي تمثل احدى الاستجابات الدولية المعاصرة لمواجهة المشكلات التي ترافق التطور الصناعي المتسارع لبيئة الاعمال, وتهدف الى السيطرة على بيئة العمل وتقليل الحوادث والاصابات, وبناءاً على ماسبق يمكن صياغة مشكلة البحث .

(مدى تطبيق اجراءات الصحة والسلامة المهنية في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية/ قسم السيطرة النوعية) .

ثانياً: اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في محاولة توظيف النتائج الايجابية في ضمان وتحسين نظام الصحة والسلامة المهنية عبر وضع المعالجات المناسبة لتجسير الفجوة بين الواقع الفعلي لنظام الصحة والسلامة المهنية المطبق وبين المتطلبات القياسية الدولية للمواصفة (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨) ويمكن حصر اهمية البحث بالنقاط الاتية:

١-التعريف بالمتطلبات الاساسية لتحقيق إطار العمل على وفق المواصفة الدولية (ISO: ٤٥٠٠١:٢٠١٨) .

٢-تعد الدراسة الحالية مساهمة علمية جادة لتشخيص واقع حال تطبيق المواصفة (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨) في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية/ قسم السيطرة النوعية التي هي باشد الحاجة الى تبني هذه المواصفة.

٣-زيادة وعي وادراك الادارة والعاملين بأهمية المفاهيم المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية وذلك من خلال المواصفة (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨).

ثالثاً: اهداف البحث

يسعى البحث في تحقيق الهدف الاساسي وهو امكانية تطبيق متطلبات نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨) وفي ضوء مشكلة البحث فيما يلي اهداف البحث:

١-التعرف على واقع الصحة السلامة المهنية في شركة العامة لتجارة المواد الغذائية/ قسم السيطرة النوعية.

٢-تشخيص وارشاد الشركة (قسم السيطرة النوعية) الى نقاط القوة والضعف في تطبيق متطلبات الصحة والسلامة المهنية من خلال تحديد الفجوات في توثيق وتطبيق هذه هذه المتطلبات.

٣-تشخيص الفجوة بين واقع الشركة الفعلي ومتطلبات المواصفة.

٤-ارشاد الشركة الى الحلول المناسبة لتجسير الفجوة.

رابعاً : مجتمع البحث

وزارة التجارة/ الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية (استيراد المواد الغذائية وخزنها وتسويقها/ قسم السيطرة النوعية (اجراء الفحوصات الاشعاعية والبيولوجية والكيمياوية والفيزياوية للمواد التي تتعامل بها الشلركة ومطابقتها مع المواصفات القياسية العراقية الخاصة بكل مادة وبيان صلاحياتها للاستهلاك البشري/ قطاع حكومي.

خامساً: اساليب جمع البيانات

- الجانب النظري: تم تغطية هذا الجانب من خلال :-

١- الكتب العربية والاجنبية .

٢- الاطاريح والرسائل والبحوث الجامعية.

٣- الدوريات والبحوث المختلفة.

٤- الشبكة العنكبوتية(الانترنيت)

٥- مواصفات ISO.

- الجانب العملي: تم الحصول على البيانات من خلال :

١- المقابلات الشخصية مع الادارة العليا والوسطى والعاملين.

٢- الاطلاع على السجلات ووثائق الشركة.

٣- استمارة قائمة الفحص.

٤- الملاحظة الشخصية والمعايشة الميدانية في موقع الشركة.

٥- الزيارات الدورية لقسم السيطرة النوعية.

سادساً : الاساليب والادوات الاحصائية

بهدف ترجمة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال قوائم الفحص (Chick Lists) الى تعابير كمية وللحصول على اكثر دقة ممكنة لتحليل البيانات الواردة فيها سيتم استخدام المقياس السباعي, وذلك لقياس مدى التطبيق الفعلي لمتطلبات المواصفة الدولية (ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨) من خلال تخصيص وزن محدد لكل فقرة في المقياس وباستعمال الوسط الحسابي والنسب المئوية لتحديد الفجوة القائمة في توثيق تلك المتطلبات.

ان فقرات المقياس السباعي تبدأ من مطبق كلياً وموفق كلياً بوزن الدرجة (٦) وصولاً الى غير مطبق وغير موثق بدرجة وزن (صفر) .

المبحث الثاني/ الجانب النظري للبحث

اولاً: مفهوم الصحة والسلامة المهنية

ظهرت الصحة والسلامة المهنية مع النهضة الصناعية حيث انتقل الفلاحون الى المدن حيث الصناعة هاربين من الاستعباد الذي كانوا يواجهونه من الاقطاعين بدأت تظهر حوادث كثيرة تؤدي الى اصابة هؤلاء المهاجرين الذين ليست لهم معرفة بالصناعة واخطارها وحينها زادت الحوادث بشكل مفزع وكان صاحب العمل لايلتزم باية مسؤولية لذلك جرت قوانين وتشريعات تلزم اصحاب المصانع بتعويض المصابين عن الحوادث .

يمكن تعريف الصحة والسلامة المهنية بانه (علم مهم جدا يهدف الى حماية العاملين بالمصانع ومنشأت العمل في الحوادث المحتملة التي قد تسبب باصابات للعمال او تلف لممتلكات المنشأة).

وهذا العلم يترسخ بعدة معايير واشتراطات يجب اتباعها للحفاظ على سلامتنا وسلامة من حولنا, وكما يقال السلامة للجميع فيقصد هنا انها مسؤولية وتكاتفهم ليعيشوا في بيئة أمنة ومطمئنة.

تشير الصحة المهنية الى الحالة الجسمانية والعقلية والنفسية الجيدة فالشخص الصحي هو الشخص الخالي من الامراض او الاصابات او المشكلات التي تضعف نشاطه الانتاجي.

اما السلامة المهنية فانها تشير الى جميع الاحتياطات والاجراءات الوقائية , الفنية والطبية التي تشمل حماية عناصر الانتاج الصناعية , الزراعية والتجارية وتأمين الوقاية من الاخطار كافة قبل وقوعها , كلما امكن ذلك وايجاد بيئة عمل امنة خالية من جميع انواع المخاطر والامراض التي تهدد حياة وصحة المنتجين في الاعمال كافة) .

ومن وجهة نظر الباحثين يمكن تعريف السلامة المهنية بانها مجموعة من الاجراءات او التدابير التي تتخذ لتحقيق بيئة عمل امنة وخالية من المخاطر ومسببات الحوادث للمحافظة على عناصر الانتاج وبالاخص العنصر البشري).

ثانياً: انواع المخاطر

هناك العديد من المخاطر يمكن تلخيصها بما يلي :

١- مخاطر فيزياوية : كالحرارة والبرودة وشدة الاضاءة, والضوضاء والاهتزازات المؤينة وغير المؤينة, واشعة الليزروالاشعة الفوق

البنفسجية.
٢-مخاطر ميكانيكية: كالاسطح المنزلقة, والاجزاء المتحركة, والحافات الحادة, والاجزاء الساقطة, والعمل بالاماكن العالية او الضيقة , والمركبات, والمصاعد , والرافعات.
٣-مخاطر كيمياوية: كالمواد المؤكسدة , والقابلة للاشتعال والمتفجرة والمسرطنة والاكالة والمهيجة.
٤-مخاطر بيولوجية
٥-مخاطر كهربائية
ثالثاً: الاهداف العامة التي تسعى السلامة والصحة المهنية الى تحقيقها
١-حماية العنصر البشري من الاصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل وذلك بمنع تعرضهم للحوادث والاصابات والامراض المهنية. (الخفاجي, ٢٠١٥:٢٦).
٢-الحفاظ على مقومات العنصر المادي المتمثل في المشأت وما تحتويه من اجهزة ومعدات من التلف والضياع نتيجة للحوادث
٣-توفير وتنفيذ كافة اشتراطات السلامة والصحة المهنية التي تكفل توفير بيئة آمنة تحقق الوقاية من المخاطر للعنصرين البشري والمادي .
٤-تستهدف السلامة والصحة المهنية كمنهج علمي لتثبيت الامان والطمآنينة في قلوب العاملين اثناء قيامهم باعمال والحد من نوبات القلق والفزع الذي ينتابهم وهم يتعايشون بحكم ضروريات الحياة مع ادوات ومواد والات يكمن بين ثناياها الخطر الذي يهدد حياتهم وتحت ظروف غير مأمونة تعرض حياتهم بين وقت واخر لاخطار فادحة. (الخزاعي,٢٠١٧:٢٨) , (ابراهيم, ٢٠١٨:٢٥).

رابعا: نظام ادارة الصحة والسلامة المهنية iso ٤٥٠٠١:٢٠١٨

هي مجموعة من المتطابات التي تؤثر فعليا على جميع جوانب عمليات الشركات والمؤسسات غير الربحية والجهات الحكومية.
إن المواصفة الدولية ISO ٤٥٠٠١:٢٠١٨ هي امتداد للمواصفة الدولية OHSAS ١٨٠٠١:٢٠٠٧ ويطلق على الاخيرة نظم ادارة الصحة والسلامة المهنية, والتي تصدر كما يرى (الاعرج, ٢٠١٠:٢١) للحاجة الماسة لتقييم او ترخيص أنظمة الادارة الخاصة بالمنظمات من حيث الصحة والسلامة المهنية, من قبل المعهد البريطاني للمواصفات BSI في عام ٢٠٠٠ وبمشاركة ثلاثة عشر هيئة ترخيص دولية (السمان والعبيدي, ٢٠١٢:١٩), علماً ان المواصفة الدولية OHSAS ١٨٠٠١ مواصفة مستقلة لا تتبع اي منظمة دولية بما فيها منظمة ISO وتطبق في ١٢٧ بلد في العالم. ومع ذلك تعد المواصفة OHSAS ١٨٠٠١ لعام ٢٠٠٠ والمعدلة في ٢٠٠٧ امتداد طبيعي لسلسلة مواصفات مهتمة بجودة العمل والتي تصدر عن منظمة ISO. (الزواوي,٢٠١٨:١).

تعرف المواصفة الدولية ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨ لادارة السلامة والصحة المهنية بحسب منظمة ISO بانها «المواصفة المسؤولة عن الصحة المهنية وسلامة العاملين ممن يمكن ان يتأثر بانشطة المنظمة عن طريق مسؤولية تعزيز وحماية صحتهم البدنية والعقلية» (بركات, ٢٠١٨:٢) وتعرف ايضا بانها «تمكين المنشآت بمختلف صورها من توفير أماكن عمل صحية وآمنة وذاك بتقديم منظومة متكاملة للوقاية من إصابات العمل والوقاية من الصحة السيئة» (الزواوي, ٢٠١٨:١).
الهدف الرئيسي من هذه المواصفة بحسب (ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨) في اصدارها المنشور على الشبكة العالمية للانترنيت هو توفير اطار لادارة المخاطر وفرص السلامة والصحة المهنية والوقاية من مخاطر الاصابات وتوفير أماكن عمل آمنة وصحية ومن ثم السيطرة على المخاطر او تقليلها عن طريق التدابير الوقائية الفعالة التي تحث عليها هذه المواصفة.
اذاً هناك حاجة عالمية ملحة لمواءمة أنظمة ادارة السلامة والصحة باستخدام معيار دولي وتبادل أفضل الممارسات بهذا الشأن. (ISO٤٥٠٠١: ٢٠١٨)

المبحث الثالث/ الجانب العملي

عرض وتحليل نتائج العمل الميداني:
تتضمن هذه الفقرة عرض نتائج قوائم الفحص وتحليلها من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف لدى الشركة ومدى التزامها بمتطلبات المواصفة ISO٤٥٠٠١:٢٠١٨ وتم احتساب الوسط الحسابي المرجح ونسبة مدى المطابقة وحجم الفجوة وفق القوانين الاتية:

١-الوسط الحسابي المرجح = مجموع (الاوزان× التكرار)/ مجموع التكرارات
١-النسبة المئوية لمدى المطابقة = الوســـط الحسابي المرجح/ ٧ (اعلى وزن تكرار) X ١٠٠٪

حجم الفجوة = ١٠٠- النسبة المئوية لمدى المطابقة.

فيما يلي نتائج نشاطات الصحة والسلامة المهنية في الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية/ قسم السيطرة النوعية وكما موضح في الجدول رقم (١).

جدول (١)
نتائج الفحص النهائي

بنود المواصفة		النسبة المئوية لمدى المطابقة	حجم الفجوة
4- سياق المنظمة			
4-1	فهم المنظمة وسياقها	%100	Zero
4-2	فهم حاجات وتوقعات الأطراف المعنية	%70	%30
4-3	تحقيق ادارة السمة والسلامة المهنية	%30	%70
4-4	نظام الصحة والسلامة المهنية	%50	%50
5- القيادة			
5-1	القيادة والالتزام	%75	%25
5-2	سياسة السمة والسلامة المهنية	%50	%50
5-3	تنظيم الادوار والصلاحيات	%100	Zero
5-4	التشاور ومشاركة العاملين	%70	%30
6- التخطيط			
6-1	الاجراءات للتعامل مع المخاطر والفرص	%80	%20
6-2	اهداف السوة والتخطيط لتحقيقها	%100	Zero
6-2-2	التخطيط للوصول لاهداف الصحة والسلامة المهنية	%50	%50
7- الدعم			
7-1	الموارد	%80	%20
7-2	المهارة	%50	%50
7-3	الوعي	%60	%60
7-4	الاتصالات عامة	%70	%30
7-5	المعلومات الموثقة	%80	%20
8- التشغيل			
8-1	تخطيط وضبط التشغيل	%73	%27
8-2	التأهب والاستجابة للطوارئ	%76	%24
9- تقييم الاداء			
9-1	المراقبة والقياس والتحليل والتقييم	%46	%54
9-2	التدقيق الداخلي	%43	%57
9-3	مراجعة الادارة	%50	%50
10- التحسين			
10-1	عام	%62	%38
10-2	الاجراءات التصحيحية لعدم المطابقة	%57	%43
10-3	التحسين المستمر	%82	%18
المجموع الكلي		%66.8	%33.2

المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات:

١- هناك اهتمام للشركة بموضوع الصحة والسلامة المهنية وذلك من خلال وجود شعبة سلامة مهنية ووحدة الدفاع المدني والوحدة الطبية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة وتحديد الصلاحيات , واجراء الفحوصات الدورية لبعض العاملين لغرض التشخيص المبكر للامراض المهنية.

٢- يوجد نظام توثيق جزئي لاجراءات الصحة والسلامة المهنية.

٣-هناك بيئة عمل مناسبة للعمل وتوفير الموارد اللازمة بشكل جزئي لتنفيذ النظام.

٤- متطلب تقييم الاداء مطبق جزئي وغير موثق حيث هنالك ضعف في الالتزام بالتدقيق وضعف في اجراءات المعالجة لحالات عدم المطابق.

٤- تشكيل فريق تدقيق داخلي للتفتيش الدوري على متطلبات بيئة العمل الامنة بموجب متطلبات الصحة والسلامة المهنية.

٥- الاهتمام بترميز وتوثيق نشاطات الصحة والسلامة المهنية بكل مستوياتها لاعتمادها والرجوع اليها لمقارنة التطور في الاداء ومعالجة السلبيات.

٦- ضرورة اعتماد الشركة برامج تدريبية متطورة لغرض رفع اداء العاملين في مجال الصحة والسلامة المهنية.

٧- ضرورة الاعتماد على مبدأ الوقاية خير من العلاج من خلال اتخاذ التدابير والاجراءات لتوفير بيئة عمل امنة وصحية.

ثانيا: التوصيات:

١- تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في نظام الصحة والسلامة المهنية الحالي في الشركة(قسم السيطرة النوعية).

٢- تجسير الفجوة بين الواقع الفعلي لنظام ادارة الصحة والسلامة المهنية في الشركة(قسم السيطرة النوعية) وبنود المواصفة ٤٥٠٠١:٢٠١٨.

٣- زيادة وعي وادراك العاملين بالمواضيع ذات العلاقة بانجاز اعمالهم بتقنية ومهارة عالية من خلال نشر ثقافة الصحة والسلامة المهنية.